«مؤسسات التصنيف» تمنح المستثمر الأجنبى «تأشيرة» إلى مصر

6 فوائد اقتصادية حصيلة شهرين من «تعويم الجنيه»

البورصة تقتحم «عالم الرقمنة»

البورصة

أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧

السنة الخامسة عشرة
الاصدار الثانى - العدد ٣٢٢
الأحد
١٢ مايو ٢٠٢٤
٤ ذو القعدة ١٤٤٥
الثمن ٣ جنيهات

www.alborsagia.news
http://www.alborsagia.com

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

مستقبل القطاع العقارى «سوبر لوكس»

«نشاشات التداول» تضئ لاستقبال 6 شركات جديدة

«التصالح فى مخالفات البناء» خير على خزانة الدولة

طفرة بنكية فى انتشار بطاقات الدفع الإلكترونية

البورصجية
جريدة إسبوعية اقتصادية
تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة

رئيس التحرير
نيفين ياسين

رئيس التحرير التنفيذى
عبدالقادر إسماعيل

ديسك مركزى
كريمة سلام- رأفت كمال

الإخراج الفنى
محمود طلعت - عصام حسنى

هيئة التحرير
سحر عبدالغنى
ليلى أنور - خالد خليل
أحمد عبدالمنعم - أسامة محمد
عبدالعزيز عمر - عادل حسن
صفاء أرناؤوط - محمود نبيل
عبد الفتاح فتحي
محمد التهامى - حنان نبيل
دعاء سيد - ياسر جمعة -
محمد ربيع -حنان محمد -
منال عمر-هيثم محمد

التنفيذ
طه حسين

الجمع الإلكترونى
أحمد فوزى - سامح المنوفى

المراجعة اللغوية
عمر عبدالعزيز

صدر العدد الأول بتاريخ
٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨

العنوان
٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة
تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠

التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية
« توزيع مؤسسة دار التحرير « الجمهورية

إيراداته تتجاوز ١٠٠ مليار جنيه..

«التصالح فى مخالفات البناء» خير على خزانة الدولة

كتب – عبد الفتاح فتحي:

بـدأت الحكومة، الثلاثاء الماضي، تلقى طلبات للتصالح فى مخالفات البناء، سواء من خلال التقدم إلى المراكز التكنولوجية المخصصة بالمحافظات أو عبر البوابة الإلكترونية وتطبيق الهواتف الذى أعلنت وزارة التنمية المحلية عنه، وسط توقعات بأن تتجاوز إيـرادات الخزانة العامة للدولة ١٠٠ مليار جنيه، ستكون حصيلة أكثر من ٢,٥ مليون ملف، تقدم بها المواطنون لتوفيق الأوضاع فى أوقات سابقة.

يبلغ عدد المراكز التكنولوجية المطورة ٢١ مركزا بديوان عام محافظة، و٣١٠ بالمراكز والمدن والأحياء، و١٥٠ وحـدة قـروية خـارج مـبـادرة حيـاة كريمـة، بالإضافة إلـى ٣١ جهاز مدينة بهيئة المجتمعات العمرانية بجانب تكامل الجهـات المشـاركة على المنظومة الإلكترونية، وفق بيان لوزارة التخطيط.

وقدّر رئيس لجنة الإدارة المحلية بمجلس النواب أحمد السجيني، حصيلة التصالح المتوقعة بنحو ١٠٠ مليار جنيه، وهى الحصيلة ذاتها التى توقعها عضو غرفة صناعة التطوير العقارى باتحاد الصناعات المصـرية، محـمـد راشـد، الـذى عـشـدد مكاسب اقتصادية عديدة ستجنيها الدولة من وراء إقرار اللائحة التنفيذية للتصالح فى مخالفات البناء، أولها إيقاف البناء العشوائي، بالإضافة إلى زيادة إيرادات الخزانة العامة للدولة. من جهته، قال المتحدث باسم وزارة التنمية المحلية، خالد قاسم، إن الوزارة تحرص على توعية المواطنين بالأوراق المطلوبة لتوفير الوقت والجهد، بجانب تدريب الموظفين بالمراكز التكنولوجية لتذليل العقبات أمام المواطنين وإنجاز أكبر قدر من الطلبات، لافتا إلى أنه تم تدريب ٤٧٠٠ موظف من كل أنحاء الجمهورية.

وأضاف فى تصريحات صحفية، أن الدولة أنشأت المراكز التكنولوجية فى كل المحافظات، وربطتها ببعضها بشبكة موحدة لتسهيل تقديم طلبات التصالح سواء من خلال هذه المراكز أو عبر بوابة خدمات الإدارة المحلية، إضافة إلى تطبيق إلكترونى يحمل اسم «تصالح» لتنويع آليات التقدم بطلبات التصالح، كما أقرت تسهيلات لزيادة عدد لجان فحص أوراق طلبات التصالح لإنجاز العديد من الطلبات خلال الفترة الزمنية المقررة.

وأشار قاسم إلى أن الحكومة أتاحت للراغبين فى التصالح بمخالفات البناء تقسيط مقابل التصالح لمدة تصل إلى ٣ سنوات دون فوائد، وسمحت كذلك بزيادة مدة التقسيط إلى ٥ سنوات مع تطبيق الفائدة المقررة من البنك المركزي، ومنح نسبة تخفيض مقابل السداد الفوري، مؤكدًا أن الغرض من القانون تقنين أوضاع المبانى المخالفة، وليس زيادة حصيلة موازنة الدولة. ووفق القانون الجديد، يتحدد مقابل التصالح وتقنين الأوضـاع على أسـاس قيمة سعر المتر لكل منطقة، على ألا يقل مقابل التصالح للمتر المسطح عن ٥٠ جنيها ولا يزيد على ٢٥٠٠ جنيه.

وحددت وزارة التنمية المحلية، فى بيانات، أبرز الأوراق المطلوبة من المواطنين للتصالح فى مخالفات البناء، ومنها تقرير من مهندس نقابى على المبنى الذى لا يزيد على ٢٠٠ متر مربع ولا يجاوز ارتفاعه ٣ أدوار، وذلك للتسهيل على المواطنين.

وصـرّح وزيـر التـنمية المحلية، هشام آمـنة، بأن القانون الجديد يتضمن العديد من التسهيلات التى تقدمها الدولة للمواطنين مؤكداً ضرورة التأكد من استيفاء جميع ملفات التصالح لـلأوراق المطلوبة ومراجعتها من قبل الوحدات المحلية. ونبّه على رؤساء الوحدات المحلية للمراكز والمدن والأحياء بضرورة تخصيص نوافذ بكل مركز تكنولوجى للتعامل مع طلبات التصالح، مؤكداً ضرورة تكاتف كافة الجهود والعمل بروح الفريق الواحد لتذليل العقبات وتبسيط الاجراءات على المواطنين.

رئيس لجنة الإسكان بمجلس النواب، محمد عطية الفيومي، اعتبر أن "هذا القانون بمثابة هدية وفرصة أخيرة" للعفو عما سلف من المواطن، شريطة ألا يخالف مـرة أخـرى، مضيفا أن هناك أكثر من ٢,٥ مليون طلب تصالح لم يتم إنجازه خلال الفترة السابقة.

وأضاف «الفيومي»، أن مخالفات البـنـاء تراكمية ومسـتـمـرة، وهى ثقافة خاطئة عند المواطنين، لافتا إلى أن البناء وفقًا للقانون يكون بترخيص، وهناك تغليظ للعقوبات، لكن يبدو أن هذه العقوبات غير كافية، وسيتم وضع التدابير اللازمة لردع هذه المخالفات.

ومـن المتوقع أن يصل حجم طـلـبـات الـتـصـالـح فـى بعض مخالفات البـنـاء لأكثر مـن ٥ ملايين طلب، وفقا لتصريحات صحفية لوكيل لجنة الإدارة المحلية بمجلس النواب، وفيق عـزت الـذى يستند فـى ذلك إلى أن عدد الطلبات المقدمة قبل تعديل التشريع الحالى تجاوزت ٢,٨ مليون طلب تم استيفاء ٣٠ ألف طلب منها فقط.

ويـعـتـقـد عـزت فـى أنـه بعد التسهيلات الجديدة سيتضاعف عدد الطلبات، مضيفا أن المستهدف من الـتـصـالـح فـى مخالفات البناء ليس جمع حصيلة ضخمة للموازنة العامة، ولـكـن ضـبـط مـنـظـومـة العمران، والتيسير على المواطـنـين التصالح فى المخالفات.

وأشـــــار إلـــى أن حصيـلـة الـتـصـالـح فـــى مـخـالـفـات البناء ستوزع وفقا للـقـانـون الجـديـد بين نسبة ٣ بالمئة لـلإدارة المختصة بتطبيق القانون، فـيـمـا سـيـذهـب بـاقـى الحصيلة إلـــى الـخـزانـــة الـعـامـة، الـتـى ستقسمها إلـى ٢٥ بالمئة لصالح صـنـدوق الإسـكـان الاجـتـمـاعـي، و٣٩ بالمئة لمشروعات البنية التحتية فى الجهات الإداريـة الواقع فى نطاقها المخالفة.

أزمة إيجارات يفتعلها جشع الملاك..

«أشغال شقة» بسبب الوافدين

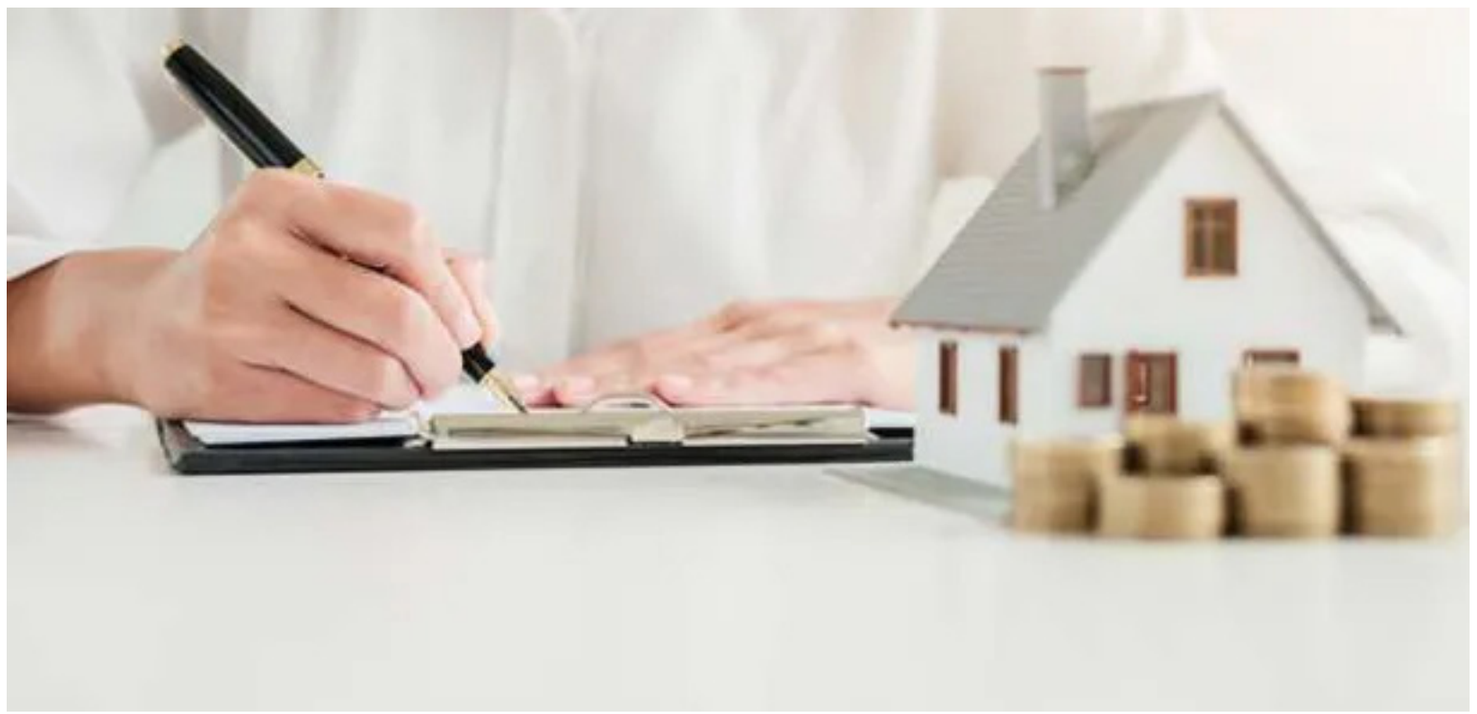

كتبت: ياسمين عبد الفتاح

مع تطور أعـداد الـوافـديـن فـى مصر خلال السنوات الأخـيـرة، وتفاقم الأزمـة الاقتصادية فـى مصر وارتـفـاع سعر الـدولار أمـام الجنيه المصري، تعالت الأصوات التى تشير إلى علاقة أزمة استقبالهم على الأراضى المصرية والزيادة الكبيرة فى أعدادهم بتفاقم الأزمات الاقتصادية وارتـفـاع الأسـعـار فـى الـبـلاد، وضـرورة عمل الحكومة على إيجاد حل لهذه المشكلة والتى تمس حياة المصريين بشكل يومي.

وأصبحت هذه القضية أحد أبرز القضايا التى تشغل المصريين، خاصة بعد ظهور مشكلة تتعلق باستقرار المواطن ألا وهـى «العـقـارات»، حيث تعمد أصحابها بعد وصول الوافدين السودانيين بالأخص منذ عام إلى الأراضـى المصرية لرفع أسعار الشقق السكنية إلى أكثر من الضعفين؛ لتحقيق أكبر عائد مادى من وراء أزمة اللاجئين.

وتفاقمت الأزمـة فـى الآونـة الأخـيـرة بعدما ظهرت مشكلة الفنان المصرى إحسان ترك، عندما طالبه صـاحـب الـعـقـار بـرفـع الايـجـار وعندما رفض الفنان تشاجرا، ما أدى إلى قتل صاحب العقار وانتهى الأمر بحبس الفنان، ما يشير إلى إنذار بكارثة تحدث فى القريب إذا لم تتدخل الحكومة لحل هذه الأزمة وتقنن الوضع الراهن حولها.

يقول حمدى مخيمر مؤجر مصري: إنه يعانى من رفع سعر الإيجار بعدما طالبه صاحب العقار الذى يعيش فيه برفعه وهو استسلم لطلبه حتى لا يترك مكانه.

ويقول ياسر محمود مستأجر مصرى بمنطقة الزمالك: إن الايـجـار وصـل بمنطقته ٣٠ ألف جنيه فى الشهر، واسطتاع أصحاب العقارات عديمى الضمير استغلال الأزمة.

فيما يرى مجاهد حميدو سودانى الجنسية، ومسـتـأجـر لـعـقـار بمنطقة الجـيـزة: إن غـلاء الايـجـارات بمصر مـن أبـرز هـمـوم الـوافـديـن، ولكن تم حلها بمشاركة أكثر من أسرة فى العقار الواحد، فنعمة الأمن بمصر لا تقدر بثمن، فهى بلدنا الثانية.

بينما يرى أحمد سعيد مصرى صاحب مكتب تسويق عقارى بهضبة الأهـرام، أنه قام بتأجير أكثر من ٢٠٠٠ وحدة سكنية فى الفترة الأخيرة للوفود العربية بمصر، وأضاف: أن لا أحد منهم يشكى ارتفاع الأسعار لأنهم يتقاسمون العقار الواحد بينهما، ولكن للأسف يظهر مشكلات عـديـدة لـنـا، نتيجة الضغط المستخدم للبنية الخاصة بالعقار المؤجر، لذلك كان الحل الأسلم هـو رفـع الايـجـار وأخـذ شهور تأمين لتعويض صاحب العقار المؤجر فى حالة تلفه .

مـن نـاحـيـتـه، يـقـول عـدنـان الـبـدوى المدير الإعـلامـى بمركز الهيئة العامة للاستعلامات بسوهاج: إن أعـداد الوافدين فى مصر بلغت ١٧مليون وافد، يتمركزون بين القاهرة والجيزة وأسوان، وأغلب المتواجدين فى أسوان بشكل غير رسمى .

ويناشد «بدوي» بوضع ضوابط مشددة لإقامة أى أجنبى بمصر، ومعرفة سبب إقامته، مشيرًا إلى وضع ضوابط أمنية لدخول الأجانب إلى مصر لضمان تحقيق الضوابط الأمنية .

وعـن ازديـاد الأجـانـب بمصر، يوضح هشام الأقداحى خبير تنمية محلية أهمية تواجدهم خاصة العرب على المستوى الأمنى والاقتصادى والدولي، فهو يوطد العلاقات بين البلاد العربية ويساعد على نقل الخبـرات لمصر، مستشهدًا بتواجد الوافدين السوريين، حيث قاموا بفتح مصـانـع سـوريـة بمـشـاركـة مـصـريـة (يـاميـش رمضـان) على سبيل المثـال، وفتح العديد من المحـال التجارية والأنشطة المختلفة وتشغيل عمالة مصرية بها .

وأكـد « الأقـداحـي» أن وجود الوفود العربية ساعد على تشغيل العديد من المصانع الغذائية لتغطية متطلبات هذا الكم الهائل من الأعداد بمصر ، مشيرًا أن مصر استلمت ٢ مليار دولار من الاتحاد الأوروبى كمساهمة للوافدين بمصر.

وتضيف زيـنـب أحـمـد المستشار الإعـلامـى المصرى بجامعة الـدول العربية، أنـه تم إقـرار مشروع بشأن الوافدين العرب مفاده «أنه لابد لكل وافـد أن يحمل جـواز سفر سـارى المفعول صادر من سلطات دولته المختصة داخل أى دولة عربية»، ويقدم إلى وزارة الداخلية متى يطلب منه، وفى حالة التلف أو الفقد يقومون ببلاغ إلى الجهات المختصة.

فيما يضيف حسن بديع محلل استيراتيجي، أن الكثير من العرب يقومون بشراء عمارة بأكملها داخل مصر فهم قـوة اقتصادية كبيرة بمصر، بالإضافة إلى المساهمة الكبيرة فى إدخال العملة الصعبة.

ويوضح أن وجودهـم بمصر له استراتيجية مهمة فـى تشجيع وتـوطـين الـوحـدة العربية والانخراط بين أبناء الوطن الواحد، مثلما حدث فى أواخر القرن الماضي، عندما كان الكثير من المصريين يسافرون للعمل بالعراق، فحدث فى ذلك الوقت مئات الألوف من الزيجات المتبادلة مـن المصـريـين والـسـودانـين فـتـم الـرجـوع إلـى الخلطة الأصلية التى فكها الاستعمار.

ويـرى على طـه محامى دولـي، أنـه بالنسبة لحيثيات حكم الايجارات الخاصة بالوافدين فى مصر بناء على نص المادة ١٣٦لسنة ١٩٨١، يجوز تقديم طلب إخلاء للمستأجر الأجنبى الذى يثبت إنهاء إقامته أو اخل ببنود العقد المبرم بينهما، وبـذلـك عـن طـريـق دعـوة مـن الجـهـة الإداريـة المختصة عن طريق النيابة العامة.

واستطرد: أنه فى حالة تواجد زوجة وأولاد لـم تنتهِ إقامتهم، يجوز لهم الانتفاع بالعقار المستأجَر إلى أن تنتهى مدة أقامتهم، وينصح طه كل صاحب عقار بالتعامل بشكل رسمى فى حالة الاستئجار للأجنبي.

«فيتش» تدعم النظرة الإيجابية للاقتصاد المصرى..

«مؤسسات التصنيف» تمنح المستثمر الأجنبى «تأشيرة» إلى مصر

الإصلاحات تؤتى ثمارها فى استعادة الثقة الدولية وزيادة تدفقات الاستثمارات المباشرة

كتب : رأفت كمال و ياسر جمعه:

بدأت الجهود التى تبذلها الحكومة لتحسين الأوضاع الاقتصادية تؤتى ثمارها، حيث عدلت وكالة «فيتش» للتصنيف الائتمانى النظرة المستقبلية لمصر من مستقرة إلى إيجابية مشيرة إلى أن هذا التعديل مدعومًا بتراجع معدلات التضخم وجذب الاستثمارات الأجنبية وأبرزها مشروع «رأس الحكمة» مع الإمارات، كما أن مخاطر التمويل الخارجى على المدى القريب انخفضت بسبب الإجراءات الاقتصادية التى اتخذتها الدولة ومنها الانتقال إلى سياسة سعر صرف مرنة وتشديد السياسة النقدية.

وكانت وكالة موديز للتصنيف الائتمانى قد عدلت نظرتها المستقبلية لمصر إلى «إيجابية» فى مارس الماضي، مشيرة إلى انخفاض مخاطر التمويل الخارجى وقوة الاستثمار الأجنبى المباشر، موضحة أن الخطوات الأولية لاحتواء الإنفاق خارج الميزانية من شأنها أن تساعد فى الحد من مخاطر القدرة على تحمل الدين العام وأن مرونة الصرف ستكون أكثر استدامة مما كانت عليه فى الماضى وهو ما يعكس جزئيًا مراقبتها الوثيقة فى إطار برنامج تسهيل الصندوق الممدد الموقع بين مصر والصندوق والذى يستمر حتى أواخر عام ٢٠٢٦.

وقال الدكتور محمد معيط وزير المالية، عقب تغيير «فيتش» نظرتها لمستقبل الاقتصاد المصرى من «مستقرة» إلى «إيجابية» وتثبيت التصنيف الائتمانى عند درجة «B-»، إننا نتطلع إلى استمرار العمل بقوة لتحسين التصنيف الائتمانى لمصر للأفضل خلال المراجعات المقبلة قبل نهاية عام ٢٠٢٤، وأضاف أن تعديل وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني، النظرة المستقبلية للاقتصاد المصرى من مستقرة إلى إيجابية جاء نتيجة حرص الدولة على تنشيط قطاعاتها الاقتصادية.

وأضاف معيط، أن الاقتصاد المصرى بدأ بصورة تدريجية استعادة ثقة مؤسسات التصنيف الدولية، بمسار أكثر تحفيزا للانطلاق لآفاق أكثر إيجابية واستقرارا، من خلال انتهاج السياسات الاقتصادية الإصلاحية والمتطورة والمتكاملة والمستدامة، بما يعزز مسيرة التعافى والاستقرار والنمو المستدام. وأكد سعى الحكومة لخلق المزيد من فرص العمل، بدفع جهود تمكين القطاع الخاص، ومضاعفة مساهماته فى النشاط الاقتصادى الوطني، خاصة فى ظل حرص الدولة على تنشيط القطاعات الإنتاجية والصناعية والتصديرية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

ويرى الدكتور محمد فؤاد الخبير الاقتصادي، أن قرار وكالة «فيتش» للتصنيف الائتمانى بتعديل النظرة المستقبلية للاقتصاد المصرى من مستقرة إلى إيجابية يعنى انخفاض مخاطر التمويل الخارجى وقوة الاستثمار الأجنبى المباشر على المدى القصير للعديد من الأسباب، على رأسها وجود تدفقات دولارية حالية ومتوقعة من صفقة رأس الحكمة وصندوق النقد الدولى والاتحاد الأوروبي، وهو ما يعكس وجود قدرة مالية للاقتصاد المصرى على سداد مستحقات الديون السيادية والمستحقة للجهات المقترض منها على المدى القصير وهى الفترة من ٣ إلى ٦ أشهر كأقصى تقدير على عكس وضع السيولة الدولارية خلال الفترة السابقة والتى كانت تُهدد بعدم القدرة على سداد المستحقات الدولارية وفقاً لرؤية مؤسسات التصنيف الائتمانى ومن ضمنها وكالة «فيتش».

وأكد فؤاد أن تعديل وكالة «فيتش» للنظرة من مستقرة إلى إيجابية يطمأن الجهات الدولية المُقرضة والمانحة والتى تلجأ الدولة المصرية للاقتراض منها وخفض معدلات الفائدة المتزايدة والتى ترتفع كلما زادت مخاطر عدم القدرة على السداد وفقاً لتقارير مؤسسات التصنيف الائتمانى العالمية فى هذا الشأن وهو ما يعزز بالتبعية من فرص تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المدى.

وأكدت مروى خضر، الخبير المصرفى، أن قيام وكالة فيتش للتصنيف الائتمانى بتعديل النظرة المستقبلية لمصر من مستقرة إلى إيجابية B-، يفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية ويعتبر مؤشرًا هامًا لتقليل مخاطر التمويل الخارجى وزيادة قوة الاستثمار الأجنبى المباشر.

واضافت أن رفع التصنيف الائتمانى يُعتبر معيارًا للملاءة المالية للدول، وقدرتها على اقتراض الأموال بسهولة وبشروط معقولة، وقدرتها على سداد الديون بشكل منتظم ومتوازن بين الدول والمستثمرين. ويعتمد المستثمرون إلى حد كبير على تلك التصنيفات الائتمانية التى تصدرها وكالات التصنيف للدول.

ولفتت خضر إلى أن مرونة الصرف ستكون أكثر استدامة مما كانت عليه فى الماضي، مما يعكس جزئيًا رؤية فيتش الوثيقة فى إطار برنامج تسهيل الصندوق الموقع بين مصر وصندوق النقد الدولى والذى يستمر حتى أواخر عام ٢٠٢٦.

وتابعت الخبيرة المصرفية أن ذلك سينعكس على مناخ الاستثمار، حيث يجذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر، ويزيد من ثقة المجتمع الدولى فى الاقتصاد المصري. يمكن أن يؤدى رفع التصنيف الائتمانى إلى تدفق مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر، مما يعزز النمو الاقتصادى ويعمل على تحسين فرص العمل وتقليل معدلات البطالة.

وقال الخبير الاقتصادى هانى أبو الفتوح، أن تعديل وكالة فيتش نظرتها الائتمانية لمصر من «مستقرة» إلى «إيجابية» يعد خطوة ايجابية تعكس تحسنًا فى مؤشرات الاستقرار المالى للدولة، وتدعمها عدة عوامل رئيسية تشمل:

١. انخفاض مخاطر التمويل الخارجي: حيث أدت صفقة استحواذ القابضة الإماراتية على مشروع رأس الحكمة بقيمة ٢٤ مليار دولار إلى ضخ ١٢ مليار دولار فى خزانة الدولة المصرية، بالإضافة إلى تحويل ١١ مليار دولار أخرى من ودائع الإمارات لدى البنك المركزى المصرى للاستثمار فى مشاريع رئيسية.

٢. الدعم الخليجي: ويُعد مشروع رأس الحكمة رمزًا لدعم دول مجلس التعاون الخليجى لمصر، وإشارة قوية إلى ثقة المستثمرين فى الاقتصاد المصري. وتستمر الاستثمارات الخليجية فى مصر فى مختلف القطاعات، مما يساهم فى تحفيز النمو الاقتصادى وخلق فرص عمل جديدة.

٣. احتواء الإنفاق خارج الموازنة: واتخذت الحكومة المصرية خطوات لاحتواء الإنفاق خارج الموازنة وتحسين كفاءة الإنفاق العام، مما يساهم فى تقليل عجز الموازنة وتحسين القدرة على تحمل الدين العام. وعدلت الحكومة المصرية توقعاتها لعجز الموازنة الكلى فى السنة المالية الجارية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ إلى ٣,٩٥٪ بالمقارنة مع توقعاتها الذى كان يتوقع عجزًا يبلغ ٤,٦٪.

٤. تنويع قاعدة الاقتصاد: حيث تعمل الحكومة المصرية على تعزيز التنوع الاقتصادى من خلال تنفيذ إصلاحات هيكلية وتشجيع الاستثمار فى القطاعات غير النفطية. وتركز جهودها على تطوير قطاعات مثل السياحة والطاقة المتجددة والصناعات التحويلية والتكنولوجيا. ومن المتوقع أن يسهم هذا التنوع فى تعزيز النمو الاقتصادى وتقليل التباينات وتعزيز مرونة الاقتصاد.

٥. تحسين المؤشرات الاقتصادية: فقد سجلت مصر تحسنًا فى عدة مؤشرات اقتصادية مهمة، مثل معدل النمو الاقتصادى ومعدل التضخم والاحتياطيات الأجنبية. وتشير هذه المؤشرات إلى استقرار وتحسن فى الأداء الاقتصادى للبلاد.

ويقول الدكتور أشرف غراب إن قرار وكالة فيتش للتصنيف الائتمانى بتعديل النظرة المستقبلية لمصر من مستقرة إلى إيجابية ومن وقبلها وكالة موديز وتأكيدهما على انخفاض مخاطر التمويل الخارجى وقوة الاستثمار الأجنبى المباشر هى شهادة ثقة جديدة فى قوة الاقتصاد المصرى ستنعكس أثارها بالإيجاب على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر وغير المباشر لمصر، مشيرًا إلى أن تقرير فيتش جاء بعد نجاح الحكومة فى تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية والمالية من أجل تعزيز النظام المالى وتحسين بيئة الأعمال إضافة إلى دخول مصر سيولة دولارية كبيرة من مشروع تطوير رأس الحكمة وإتمام اتفاق قرض صندوق النقد الدولى ودخول شرائح منه إضافة لتمويلات الاتحاد الأوروبى وزيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج.

وأكد «غراب» على أن الإصلاحات الاقتصادية عززت خطوة «فيتش» وهى خطوة مدعومة بفضل الجهود التى بذلتها الدولة خلال الفترة الماضية لجذب المليارات من الدولارات حتى نجحت فى حل أزمة العملة الأمر الذى أدى إلى استقرار سعر الصرف والقضاء على السوق الموازية مشددًا على أن تقرير فيتش يمثل رسالة للعالم بأن مصر ليس لديها أى عقبات فى سداد التزاماتها المالية .

ويقول الدكتور مدحت نافع الخبير الاقتصادى أن تحسن نظرة مؤسسات التصنيف الائتمانى لمصر على رأسها مؤسسة «فيتش» والتى سبقها وكالة موديز واستاندرد آند بورز يعد شهادة دولية لتحسن الاقتصاد المصرى وزيادة جاذبيته، لافتًا إلى أن تحسن تصنيف مصر وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها سينعكس على مصر من الجانبين العالمى والمحلي، حيث سيزيد من الاستثمارات الأجنبية المتدفقة ومن ناحية أخرى سيخفض قيمة الدولار أمام الجنيه الفترة المقبلة، مما ينعكس على السوق المحلية فى خفض أسعار السلع وإتاحتها للمواطنين بأسعار بسيطة ومستقرة والقضاء على السوق السوداء.

وأشار نافع إلى أن تقرير مؤسسات التصنيف العالمية بتحسين تصنيف مصر إلى إيجابى يعد مؤشرًا هامًا يستند إليه ويعتمد عليه المستثمرون عند اتخاذ قرار الاستثمار فى أى دولة كما أنه يزيد من ثقة المستثمرين فى الاقتصاد المصرى وقدرته على تحقيق معدلات نمو أكبر وهذا يؤكد أن تحسن النظرة المستقبلية لمصر من مستقرة إلى إيجابية يسهم فى جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمصر خلال الفترة المقبلة كما أنه يشجع المستثمرين المحليين والأجانب على زيادة استثماراتهم فى مصر فى كافة القطاعات الاقتصادية .

الكيلو تجاوز ١٠٠ جنيهًا فى بعض الأنواع..

أسعار فاكهة الصيف «أحد من السيف»

قلة المعروض وراء الغلاء وتوقعات بالتراجع منتصف يونيو المقبل

كتبت: سها يحيى

خلال الأيام الماضية بدأت الأسواق تمتلئ بفاكهة الصيف المنعشة مثل البطيخ والعنب والخوخ وغيرها من الأنواع التى يفضلها الكثيرون، ولكن أسعارها المرتفعة بشكل كبير تسببت فى صدمة للمواطنين الذين يشتاقون إليها، إذ وقفت حاجزًا بينها وبينهم.

وخلال جولة لـ«البورصجية» فى عدد من الأسواق، فقد تراوح سعر البطيخة الواحدة ما بين ٥٠ إلى ١٠٠ جنيه، وتراوح سعر العنب ما بين ٦٠ إلى ١٢٠ جنيه للكيلو، والخوخ تراوح سعره ما بين ٣٠ إلى ٦٠ جنيه للكيلو، أما كيلو البرقوق فتراوح سعره ما بين ٥٠ إلى ١١٠ جنيه، وسجل سعر المشمش ٨٠ جنيه للكيلو.

ومن جانبه، أوضح حسين أبو صدام، نقيب الفلاحين، أسباب ارتفاع أسعار الفاكهة الصيفية، قائلًا: إن الفاكهة الصيفية التى توجد فى الأسواق حاليًا هى بشائر، ومع قلة المعروض وزيادة الطلب يزيد السعر، خاصة أن هذه الأنواع جديدة فى السوق.

وتابع أبو صدام، خلال تصريحات لـ«البورصجية»، أنه كلما ارتفعت درجات الحرارة كلما زاد نضج الفاكهة، وبالتالى زاد المعروض وتراجعت الأسعار، لافتًا إلى أن سعر العنب كان قد وصل إلى ١١٠ جنيه للكيلو، واليوم يتراوح ما بين ٦٠ إلى ٨٠ جنيه للكيلو.

وأكد أن الأيام المقبلة ستشهد الفاكهة الصيفية تراجعًا فى أسعارها، مضيفًا: «كل الفاكهة اللى أسعارها عالية جدًا فوق طاقة المواطن العادى هتنزل الفترة الجايه كل يوم عن اليوم اللى قبله».

وأشار إلى أن التجار لهم يد فى زيادة أسعار الفاكهة، فكل تاجر يبيع بسعر مختلف، موضحًا أن المنتج سعره منخفض للغاية فى الأساس ورغم نقله فأنه لا يزيد كل هذه الزيادة التى توجد حاليًا، ولكن المستفيد من ذلك هو تاجر التجزئة.

وأضاف: «تاجر التجزئة أكتر واحد بيكسب فى السلعة، لأنه ممكن يشترى العنب على سبيل المثال بـ٧٠ جنيه من سوق الجملة ويبيعه بـ٨٠ جنيه، يبقى زود ١٠ جنيه على الكيلو، وفى الطن يكسب ١٠ آلاف جنيه، وده مكسب الفلاح نفسه اللى استنى الحصاد سنة مبيحصلش عليه».

وطالب المواطنين بعدم شراء الفاكهة الصيفية هذه الأيام والانتظار قليلًا، مضيفًا: «الفاكهة أول ما بتظهر بيبقى طعمها مش حلو، وممكن تبقى مرشوشة بمبيدات عشان النضج يبقى سريع وملهاش ضرر».

ولفت إلى أن الفاكهة ستصل إلى أسعارها الطبيعية فى منتصف شهر يونيو المقبل، ولكن السعر الطبيعى للفاكهة هذا العام سيختلف عن العام الماضي، وذلك بسبب ارتفاع سعر الدولار من ٣٠ جنيه العام الماضى إلى ٤٧ جنيه هذا العام، مضيفًا: «ليس من المنتظر أن يسجل سعر العنب ١٠ جنيهات للكيلو، بل من المتوقع أن يتراوح سعره ما بين ٢٠ إلى ٢٥ جنيه للكيلو، أما البطيخ فلن يتجاوز سعر الكيلو ٥ جنيهات بدلًا من ١٥ و٢٠ جنيه حاليًا، ومن المتوقع أن يتراوح سعر البرقوق والمشمش والخوخ ما بين ١٥ إلى ٢٠ جنيه للكيلو».

وفى السياق ذاته، قال حاتم النجيب، نائب رئيس شعبة الخضروات والفاكهة بالاتحاد العام للغرف التجارية، إن أسعار الفاكهة الصيفية مرتفعة بسبب طرحها فى الأسواق قبل الموعد الطبيعى لها، وتوفرها بكميات قليلة.

واستكمل «النجيب»، خلال تصريحات لـ«البورصجية»، أن العنب على سبيل المثال تم طرحه الآن قبل التوقيت المناسب له وهو منتصف شهر يونيو المقبل، بالإضافة إلى أن العنب المطروح فى الأسواق حاليًا هو عنب مستورد لذلك هناك ارتفاعًا فى أسعاره بسبب ارتفاع سعر الدولار، ولكن مع ظهور العنب المصرى بدأت الأسعار فى الانخفاض تدريجيًا، ولكنها انخفاضات غير مرضية، مؤكدًا أن سعر العنب سينخفض ويصل إلى المعدلات الطبيعية عند طرحه بكميات كبيرة.

وذكر أنه من الصعب توقع المعدلات الطبيعية لأسعار الفاكهة؛ بسبب عدم معرفة الإنتاج وكم الإتاحة حتى الآن، لافتًا إلى أن التغيرات المناخية أثرت على المنتجات الزراعية والمواعيد الزراعية، فبعض الفاكهة التى كان الموعد المحدد لها فى بداية يونيو أصبح وقتها نهاية يونيو.

واستطرد أن ترحيل مواعيد الإنتاج بسبب التغيرات المناخية وعدم استقرار الحالة الجوية أدى إلى عدم الإتاحة، وعدم القدرة على توقع الأسعار، موضحًا أن مصر لديها اكتفاء ذاتى من البطيخ، لذلك بدأت أسعاره تنخفض تدريجيًا وكذلك الكنتالوب، أما الخوخ والمشمش والعنب فتلك الأصناف تأثرت بالتغيرات المناخية؛ مما جعل الإنتاج يتأخر عن مواعيده الطبيعية، وبالتالى تسبب فى عدم الإتاحة فى الأسواق بالمعدلات الطبيعية نتيجة عدم وجود المنتج كما ينبغى كل عام.

تجاوزت 63 مليوناً..

طفرة كبيرة فى انتشار بطاقات الدفع الإلكترونية

كتب:ياسر جمعه

شهدت السوق المصرية تعزيزًا كبيرًا لانتشار بطاقات الدفع الإلكترونية فى القطاع المصرفى. فقد ارتفع عدد بطاقات الدفع الإلكترونية إلى ٦٣,١٢٧ مليون بطاقة بنهاية ديسمبر الماضي، مما يمثل زيادة بنسبة ٢٠,٣٪ مقارنة بالعام السابق. تشير هذه الزيادة إلى تبنى المزيد من الأفراد والشركات للتكنولوجيا المالية والتحول من النقدية إلى الدفع الإلكتروني.

وقد ساهمت البنوك المصرية فى هذا التحول، حيث ارتفع عدد بطاقات الخصم إلى ٢٥,٣٣٨ مليون بطاقة وعدد بطاقات الدفع المسبق إلى ٣٢,١٤٩ مليون بطاقة بنهاية العام الماضي. أيضًا، شهدت بطاقات الائتمان زيادة إلى ٥,٦٤٠ مليون بطاقة. هذا يشير إلى زيادة استخدام البطاقات الإلكترونية لإجراء المعاملات المصرفية.

وبالإضافة إلى ذلك، توسعت البنوك فى شبكة ماكينات الصراف الآلى حيث ارتفع عددها من ١٦,٩ ألف ماكينة فى يونيو ٢٠٢١ إلى ٢٣,٢٧٥ ألف ماكينة بنهاية عام ٢٠٢٣، وكذلك نقاط البيع الإلكترونية POS فى البنوك إلى ٢١٢,٧ ألف بطاقة بنهاية العام الماضي، مقارنةً بـ ١٩٨,٨ ألف بطاقة فى نهاية عام ٢٠٢٢، هذا يعزز توفر وسهولة الوصول إلى خدمات الدفع الإلكترونى فى مختلف المواقع.

وتعكس الزيادة فى عدد الفروع البنكية والموظفين البنكيين الحاجة المتزايدة لخدمات المصرفية فى السوق المصرية، حيث ارتفع عدد الفروع البنكية العاملة فى السوق المصرية إلى ٤٦٨٠ فرعًا بنهاية عام ٢٠٢٣، مقابل حوالى ٤٦٣٠ فرعًا فى عام ٢٠٢٢، بزيادة قدرها ٥٠ فرعًا، وقد تمكنت البنوك من توفير خدماتها لحوالى ٢٣,٥ ألف عميل للفرع الواحد. ومن المتوقع أن تستمر البنوك فى توسيع شبكتها لتلبية الطلب المتزايد وتحقيق التنمية الاقتصادية.

وتعزز هذه التطورات فى البنوك وانتشار بطاقات الدفع الإلكترونية الاقتصاد المصرى بشكل عام، حيث تسهم فى زيادة التجارة الإلكترونية وتحفيز الاستهلاك وتعزيز النمو الاقتصادي. كما تعزز أيضًا الشمول المالى وتوفر فرصًا أكبر للمواطنين فى الوصول إلى الخدمات المصرفية والمالية.

وأظهرت مؤشرات الشمول المالى تقدمًا ملحوظًا فى معدلاتها، حيث بلغ عدد المواطنين (فى فئة العمر ١٦ سنة فأكثر) الذين يمتلكون حسابات يمكنهم من خلالها إجراء معاملات مالية – سواء فى البنوك أو البريد المصرى أو محافظ الهاتف المحمول والبطاقات مسبقة الدفع – إلى حوالى ٤٦,٩ مليون مواطن من إجمالى ٦٦,٤ مليون، بنسبة وصلت إلى ٧٠,٧٪ فى نهاية عام ٢٠٢٣ مقارنة بـ ٦٤,٨٪ فى ديسمبر ٢٠٢٢، وبمعدل نمو بلغ ١٧٤٪ خلال الفترة من ٢٠١٦ حتى ٢٠٢٣، وزاد إجمالى عدد العاملين فى البنوك إلى ١٤٠,٥٧٧ ألف موظف، مقارنةً بحوالى ١٣٦,٢٧٣ فى نهاية العام السابق، بزيادة قدرها ٤٣٠٤ عامل.

فى مجال المبادرة والتنوع لعام 2024..

«البنك الأهلى» يحصد جائزة أفضل مجموعة قانونية بالشرق الأوسط

أعلن البنك الأهلى المصرى حصول المجموعة القانونية بالبنك على جائزة أفضل مجموعة قانونية على مستوى الفرق القانونية العاملة بالشرق الأوسط فى مجال «المبادرة والتنوع» لعام ٢٠٢٤ وذلك من مؤسسة «LAW.COM International» الدولية والتى تقوم بتنظيم العديد من الفعاليات والانشطة الدولية وتمنح الجوائز المتعددة للفرق القانونية المميزة على مستوى دول العالم.

وبحسب بيان للبنك قال هشام عكاشة رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى المصري، إن تلك الجائزة تدعم ثقة وتقدير المؤسسات الدولية فى نظم ومعايير إدارة البنك الأهلى المصرى كأحد أعمدة الاقتصاد المصري، وهو ما يعكس أيضاً كفاءة فريق عمل المجموعة القانونية بالبنك.

والمعايير الدولية فى الأساليب والإجراءات القانونية الحديثة والضوابط التى تواكب التطور العالمى فى هذا المجال والمطبقة فى المؤسسات المالية والمصرفية الكبرى وذلك فى ظل شراكة المجموعة القانونية مع مجموعات البنك المختلفة الأخرى فى مباشرة الأعمال وتكاتف جميع فرق العمل لتحقيق أعلى معدلات الجودة والكفاءة فى الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء بما يساهم فى تحقيق مستهدفات واستراتيجيات البنك بأعلى معدلات الكفاءة..

وأوضح عكاشة، إن الإدارة التنفيذية للبنك الأهلى وسعيها المستمر نحو رفع كفاءة الأعمال يسهم فى تقديم أفضل الخدمات المصرفية.

وقال أشرف شعبان الرئيس التنفيذى للمجموعة القانونية بالبنك الأهلى المصري، إن نجاح البنك فى الحصول على تلك الجائزة يعكس الجهود المبذولة من كافة الكوادر البشرية والكفاءات المدربة بالمجموعة القانونية بجناحيها التقاضى والدعم القانونى بالبنك، والتى عززت دور البنك الأهلى المصرى فى تبنى وتطبيق أفضل الممارسات الدولية لمواكبة كل ما هو جديد فى المجال القانونى والعمل على إيجاد حلول قانونية لإدارة المخاطر بما يعكس حجم التنوع والمبادرات التى يقدمها فريق العمل القانونى بالبنك الأهلى المصرى للحفاظ على ريادته للسوق المصرفية المصرية .

وقد تسلم الجائزة الممنوحة للمجموعة القانونية طارق الغزالى مدير مكتب تمثيل البنك فى دبى خلال الحدث السنوى الذى أُقيم فى إمارة دبى بدولة الإمارات فى ٢٥ من إبريل الماضى بحضور ممثلى الفرق والمجموعات القانونية العاملة فى كبرى المؤسسات المالية والشركات والهيئات الدولية فضلاً عن مكاتب المحاماة الدولية العاملة بمنطقة الشرق الأوسط، حيث يعد البنك الأهلى المصرى هو المؤسسة المالية المصرية الوحيدة التى ترشحت للعديد من الجوائز فى هذا الحدث الهام.

من الجدير بالذكر ان المجموعة القانونية بالبنك الأهلى المصرى قد حققت العديد من الإنجازات على المستوى الإقليمى والدولى وفازت بعدة جوائز منها:

– جائزة أفضل مجموعة قانونية فى مجال البنوك والتمويل لعام ٢٠٢٣ على مستوى الفرق القانونية العاملة بالشرق الأوسط من مؤسسة The Legal Era Middle East, Dubai الدولية المرموقة.

– جائزة أفضل مجموعة قانونية لعام ٢٠٢٢ على مستوى الفرق القانونية العاملة بمجال البنوك والخدمات المالية، بالشرق الأوسط وشمال افريقيا من مؤسسة Legal Community MENA الدولية المرموقة.

«تنمية المشروعات» يقرض «شركة الخير» 30 مليون جنيه للتمويل متناهى الصغر

كتبت- منال عمر:

وقع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر عقدا جديدا بقيمة ٣٠ مليون جنيه مع شركة الخير للتمويل متناهى الصغر بهدف تمويل المشروعات متناهية الصغر الجديدة أو القائمة.

ووقع العقد، بحسب بيان للجهاز، نيفين بدر الدين رئيس القطاع المركزى للتمويل متناهى الصغر بالجهاز وهناء الهلالى العضو المنتدب لشركة الخير، ومحمد فتحى رئيس القطاع المالى لشركة اسباير كابيتال، بحضور باسل رحمى الرئيس التنفيذى لجهاز تنمية المشروعات.

وقال باسل رحمى أن العقد الموقع مع شركة الخير للتمويل متناهى الصغر سيستفيد منه مختلف القطاعات التجارية والخدمية والزراعية والمشروعات الإنتاجية لما لها من قيمة مضافة على الاقتصاد القومى كما يمكن من خلاله تمويل رأس المال العامل وشراء الآلات والمعدات.

وأضاف أنه سيتم التركيز على تشجيع العملاء للتحول للقطاع الرسمى والاستفادة من المزايا والحوافز التى يتيحها قانون تنمية المشروعات.

وأوضح أنه من المتوقع أن يتم تمويل نحو ألف مستفيد أو مستفيدة من هذا العقد وذلك بهدف خلق المزيد من فرص العمل مع التركيز على الفئات المستهدفة وخاصة بالمناطق الأكثر احتياجا بما يساهم فى خلق فرص عمل فى القطاع الخاص ومساعدة المشروعات متناهية الصغر على المنافسة والاستمرار فى السوق.

وقالت هناء الهلالى العضو المنتدب لشركة الخير للتمويل متناهى الصغر، إن المرأة المعيلة من أبرز الفئات التى ستستفيد من هذا التعاون بين الشركة والجهاز لمساعدتها على تحسين مستواها الاقتصادي.

وأوضحت أن شركة الخير لديها ١٨ فرعا على مستوى محافظات الجمهورية بالصعيد والوجه البحرى كما تتعاون مع عدد متنوع من البنوك المصرية.

وأكدت الهلالى أن الشركة سعت للتعاون مع الجهاز من أجل تحفيز المشروعات متناهية الصغر على النمو بصورة أسرع وأفادت بأن الشركات التى تعمل مع جهاز تنمية المشروعات تتمكن من التواجد والعمل بشكل فعال فى السوق.

«بنك مصر» مستثمرًا رئيسياً فى منصة «بالمزاد دوت كوم»

كتبت- منال عمر:

شارك بنك مصر فى منصة «بالمزاد دوت كوم» كشريك استراتيجى ومستثمر رئيسى وهو ما يتيح استخدام منصة «بالمزاد دوت كوم» لعرض الأصول التى آلت ملكيتها لبنك مصر وذلك ليتم بيعها بنظام المزايدة العلنية من خلال المنصة.

قال محمد الإتربى رئيس مجلس إدارة بنك مصر، إن بنك مصر يتبنى استراتيجية للتحول الرقمى تتماشى مع رؤية الدولة الشاملة فى التوسع بالخدمات الرقمية.

أضاف أن الاعتماد على التكنولوجيا أصبح ضرورة فى كافة الكيانات الاقتصادية القوية والمتميزة، و يسعى البنك لزيادة حجم الاعتماد على الخدمات التكنولوجية المتطورة فى مختلف تعاملاته، لمواكبة التطور العالمى والمحلى أيضًا فى التعاملات المالية والمصرفية.

أوضح أن التعاون مع منصة «بالمزاد دوت كوم» والاستثمار بها وعرض أصول البنك المعروضة للبيع على المنصة، أحد آليات التوسع فى تقديم الخدمات الرقمية ودعم التحول الرقمي.

قال حسام عبدالوهاب نائب رئيس مجلس إدارة بنك مصر، إن البنك قدم تمويل للمنصة للمساهمة فى بنائها والتوسع فى عملياتها خلال السنوات الأولى بما يساهم فى دعم مناخ الاستثمار العقارى بمصر.

وأكد عبدالوهاب أن المنصة تساهم فى رقمنة المزادات التقليدية لبيع أصول البنك العقارية وهو الأمر الذى ينعكس على العملية البيعية والتنظيمية للمزادات بكاملها، خاصة وأن الأصول العقارية المملوكة لبنك مصر منتشرة بمختلف محافظات الجمهورية بمناطق جغرافية متميزة .

قال محمود فرحات، الشريك المؤسس لمنصة «بالمزاد دوت كوم» إنه بموجب هذا التعاون تعرض منصة «بالمزاد دوت كوم» الأصول المملوكة للبنك بما يتيح للعميل تسجيل الدخول على المزاد الخاص بالأصل المعروض، خاصة وأن بنك مصر يمتلك حجم أصول ضخم ومتنوع سيضيف للأصول المعروضة على المنصة.

تعاون بين بنك مصر و«فيزا» للتوسع فى مدفوعات البطاقات للشركات

كتبت- منال عمر:

أعلن بنك مصر توقيع اتفاقية تعاون مع شركة فيزا، للمدفوعات الرقمية للتوسع فى مجال المدفوعات البنكية من خلال البطاقات للمؤسسات والشركات.

وبحسب بيان البنك ، وقع على الاتفاقية حسام الدين عبد الوهاب، نائب رئيس بنك مصر مع ملاك البابا، نائب رئيس شركة فيزا و المدير العام للشركة فى مصر، بحضور محمد الإتربى رئيس مجلس إدارة بنك مصر وشهاب زيدان، رئيس قطاع المنتجات المصرفية للشركات و التحول الرقمى ببنك مصر. تهدف اتفاقية التعاون إلى تنشيط استخدام البطاقات التى تحمل شعار شركة فيزا للمؤسسات والشركات من عملاء بنك مصر بما يتماشى مع التوجه الاستراتيجى للبنك للتوسع فى نشاط المدفوعات التى تتم من خلال البطاقات وتماشيا مع سياسات البنك المركزى المصرى فى تقليل حجم التداول النقدى والتحول من المجتمع النقدى إلى المجتمع اللانقدي.

وقال محمد الاتربى رئيس مجلس إدارة بنك مصر، إن البنك يحرص بشدة على الدخول فى الشراكات والمبادرات التى من شأنها تقديم الخدمات المحفزة على استخدام خيارات الدفع الالكترونى المختلفة، والتى يوفرها بنك مصر لعملائه من المؤسسات والشركات.

وقالت ملاك البابا، نائب رئيس شركة فيزا والمدير العام للشركة فى مصر إن هذه الاتفاقية ستمكن المزيد من رواد الأعمال من عملاء البنك من الحصول على مزايا حصرية من قطاع الخدمات المصرفية التى تمكنهم من إدارة أعمالهم بشكل أكثر كفاءة، يمكنهم من التكيف مع التغيرات السوقية.

أبرزها ضرب السوق السوداء وعودة تدفقات الدولار..

6 فوائد اقتصادية حصيلة شهرين من «تعويم الجنيه»

تحسن صافى الأصول الأجنبية لأول مرة منذ عامين وتسريع وتيرة تمويل الاستيراد

كتبت- منال عمر:

أدى قرار تحرير سعر الصرف- تعويم الجنيه- إلى جنى مصر حزمة من المنافع الاقتصادية الجريئة خلال أول شهرين من القرار فى مقدمتها القضاء على السوق السوداء لتجارة العملة، وزيادة تدفقات موارد النقد الأجنبى.

كان البنك المركزى أعلن فى مارس الماضى تحرير سعر الصرف ليتخلى عن دعم الجنيه للمرة الرابعة ليتم تحديد قيمته وفق آلية العرض والطلب أمام العملات الأجنبية الأخرى، بهدف توحيد سعر الصرف.

وبعد قرار تحرير سعر الصرف للمرة الرابعة فى ٦ مارس الماضى ارتفع الدولار من ٣٠,٩٤ جنيه إلى نحو ٥٠ جنيها لكل دولار قبل أن ينخفض إلى بين ٤٧ و٤٩ جنيها بالبنوك.

ضرب الدولرة

ساهم قرار تحرير سعر الصرف فى القضاء على الفجوة السعرية بين سعر الصرف الرسمى بالبنوك والصرافات والسوق السوداء الذى وصل إلى فوق ١٣٠٪ فى بعض الأوقات الذى يعد من أكثر المؤشرات الضارة للاقتصاد والطاردة للاستثمار ومن هنا جاء قرار المركزى بتحرير سعر الصرف للقضاء على السوق السوداء.

وشهدت البنوك والصرافات زيادة إقبال المواطنين للتنازل عن العمل بشكل رسمى بعد تساوى السعرين وعدم وجود سوق سوداء لتجارة العملة، وقدرة البنوك على تدبير الدولار.

كان محمد الإتربي، رئيس بنك مصر، قال فى وقت سابق، إن البنوك شهدت عودة تدفق موارد النقد الأجنبى من الأفراد الشركات بفضل قرار البنك المركزى بتحرير سعر الصرف.

وأكد مسؤولوا الخزانة والمعاملات الدولية فى بعض البنوك بوقت سابق، أن تداول بيع وشراء الدولار بين البنوك شهد قفزة غير مسبوقة لأول مرة من عامين وصل إلى نحو ١٤ مليار دولار فى شهرين.

وفرة النقد الأجنبي

تلقت مصر تدفقات من النقد الأجنبى بنحو ٥٧ مليار دولار بفضل قرار تحرير سعر الصرف وعودة ثقة المؤسسات والصناديق الدولية فى قدرة مصر على الخروج من الأزمة.

ووقعت مصر خلال فبراير الماضى مع الإمارات على صفقة استثمارية بقيمة ٣٥ مليار دولار تم وصفها بالأكبر فى تاريخها لتطوير مدينة رأس الحكمة، تسلمت منها ١٥ مليار دولار ومن المقرر تلقيها الدفعة الثانية ٢٠ مليار دولار خلال الساعات القادمة.

كما خصص الاتحاد الأوروبى تمويلات لمصر بنحو ٨ مليارات دولار تصرف خلال ٣ سنوات قادمة فيما رصدت مجموعة البنك الدولى ٦ مليارات دولار من ٢٠٢٤ إلى ٢٠٢٧.

قفزة باحتياطى النقد الأجنبي

وساهمت وفرة موارد النقد الأجنبى فى تحقيق احتياطى النقد الأجنبى قفزة بنحو ٦ مليارات دولار فى شهرى مارس وأبريل الماضيين ليصل إلى نحو ٤١,١ مليار دولار لأول مرة من عامين.

كان احتياطى النقد الأجنبى تراجع بنحو ٧,٨ مليار دولار فى ٦ شهور من مارس إلى أغسطس ٢٠٢٢ بسبب خروج استثمارات أجنبية غير مباشرة بنحو ٢٢ مليار دولار قبل أن يعوض خسائره بنحو ملياري دولار خلال آخر عام ونصف.

ورجحت وكالة فيتش العالمية للتصنيف الائتمانى أن يرتفع إجمالى احتياطيات النقد الأجنبى لمصر بقيمة ١٦,٢ مليار دولار فى السنة المالية الحالية التى تنتهى فى يونيو المقبل ليصل إلى ٤٩,٧ مليار دولار، بفضل وفرة موارد النقد الأجنبى وعود الثقة فى الجنيه بعد تحرير سعر الصرف بشكل مستدام. وفى نفس الوقت، توقعت الوكالة فى تقرير لها حول مصر أن تواصل احتياطيات النقد الأجنبى ارتفاعها بشكل بشكل أكبر لتسجل ٥٣,٣ مليار دولار بحلول السنة المالية ٢٠٢٤-٢٠٢٥- التى تبدأ فى يوليو المقبل- بما يغطى ما يعادل ٥,٦ شهرًا من المدفوعات الخارجية الحالية، وهو أعلى من المتوسط «B» البالغ ٤,١ شهرًا.

تحسن عجز صافى الأصول الأجنبية

شهدت مراكز عجز صافى الأصول الأجنبية للبنوك تحسنا غير مسبوقا لأول مرة من عامين بعد قرار تحرير سعر الصرف وزيادة موارد النقد الأجنبي.

وتحسن عجز صافى الأصول الأجنبية بالجهاز المصرفى المصرى (شاملا البنك المركزى المصري) بشكل غير مسبوق فى مارس الماضى لأول مرة منذ عامين بنحو ١٧,٧٢١ مليار دولار خلال مارس، وفق تقرير منشور على موقع البنك المركزي.

وتراجع إجمالى العجز إلى نحو ٤,٢٢٤ مليار دولار مقارنة بنحو ٢١,٩٤ مليار دولار بنهاية فبراير الماضى بنسبة تراجع ٨٠,٧٪ على أساس شهري، (تم احتساب متوسط صرف سعر الدولار على ٤٧,٢٦ جنيه فى مارس و٣٠,٩٤ جنيه فى فبراير).

كان صافى الأصول الأجنبية فى القطاع المصرفى قد بدأ فى التراجع منذ أكتوبر ٢٠٢١، ثم تحوّل إلى قيمة سالبة -بما يعنى أن التزاماته بالعملات الأجنبية تجاوزت الأصول التى يمتلكها من غير العملة المحلية- بدايةً من شهر فبراير ٢٠٢٢، بالتزامن مع الحرب الروسية الأوكرانية.

تمويل الاستيراد

وسارعت البنوك فى تمويل للاستيراد فور قرار تحرير سعر الصرف ووفرة موراد النقد الأجنبي، ونخفيف قوائم الانتظار بالبنوك.

وأفرجت الحكومة عن بضائع مستوردة بأكثر من ٨ مليارات دولار خلال أول شهر من تحرير سعر صرف الجنيه المصرى فى مارس الماضي، وفق بيان صادر عن وزارة المالية المصرية.

كان تراكم البضائع فى الموانئ أحد أعراض شح الدولار فى السوق المصرية، وساهم خلال العامين الماضيين فى قلة المعروض من بعض البضائع فى الأسواق، مما أدى إلى زيادة أسعارها على نحو كبير.

وقال وزير المالية المصرى محمد معيط فى بيان، سابق له، إن هناك موارد دولارية تكفى تغطية احتياجات المستوردين للإفراج عن بضائعهم فى الموانئ، لكنه أشار إلى أن «بعض المستوردين امتنعوا عن الإفراج عن شحناتهم دون مبرر قانوني».

تحسن تصنيف مصر

أعلنت وكالة فيتش العالمية للتصنيف الائتمانى تعديل نظرتها المستقبلية لمصر إلى إيجابية بدلا من مستقرة قبل أيام مدفوعة بشكل أساسى بتحسن التمويل الخارجى من النقد الأجنبى بعد تدفقات مدينة رأس الحكمة وتحرير سعر الصرف والحصول على تمويلات من مؤسسات تمويلية أخرى أهمها من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والاتحاد الأوروبي.

وأضافت الوكالة فى تقرير لها حول مصر، أن عودة دخول تحويلات المصريين العاملين بالخارج بشكل رسمى فى البنوك يؤدى إلى زيادة الثقة فى سعر الصرف فى تقليص عجز الحساب الجارى المتوقع إلى ٢,٣٪ من إجمالى الناتج المحلى فى السنة المالية ٢٠٢٥.

وصلت إلى 1.7 مليار جنيه..

ارتفاع أرباح «المصرف المتحد» 31 % خلال 2023

كتبت- منال عمر:

أعلن المصرف المتحد، ارتفاع نمو صافى الربح خلال ٢٠٢٣ ليسجل ٣١٪ على أساس سنوى ليبلغ نحو ١,٧ مليار جنيه.

وبحسب بيان للبنك حول نتائج أعماله المالية خلال ٢٠٢٣، بلغ إجمالى أصول البنك أكثر من ١٠٠ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٣ بمعدل نمو ١٩٪ على أساس سنوي.

فيما بلغت محفظة التمويلات للشركات والمؤسسات بمختلف أحجامها والتمويلات المشتركة سواء التقليدى أو المتوافق مع أحكام الشريعة نحو ١٨,٧ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٣ بمعدل نمو وصل إلى ١٠٪ على أساس سنوي، بحسب بيان البنك.

وأضاف البنك أن محفظة تمويلات الأفراد بشقيها التقليدى والمتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية بلغ نحو ٨,١ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٣ بزيادة ٣٦٪ على أساس سنوي.

فى حين ارتفع حجم الودائع سواء التقليدى أو المتوافق مع أحكام الشريعة إلى ٥٠,٣ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٣، بزيادة بنحو ٥٣٪ على أساس سنوى للأفراد.

وأوضح بيان البنك، أن حجم تمويلات الودائع ارتفع بنحو ٥٣,٣٪ فى ٢٠٢٣ على أساس سنوى وهو فى حدود متوسط معدلات القطاع المصرفى المصري.

وفى مجال المعاملات غير المصرفية للشركات التابعة للبنك، حققت شركة يونايتد فاينانس معدلات نمو وصلت إلى ٣٣٪ خلال ٢٠٢٣ على أساس سنوي، مسجلة صافى ربح ٨٠,٣ مليون جنيه.

وارتفع صافى أصول صندوق الاستثمار «رخاء» النقدى ذو العائد التراكمى والمتوافق مع أحكام الشريعة إلى نحو ٦٨٤ مليون جنيه بعوائد تراكمية بلغت ٢٥٢٪ منذ إنشاء الصندوق، وفق بيان البنك.

وأشار البنك إلى أن معيار كفاية رأس المال بلغ نحو ١٩٪ بنهاية ٢٠٢٣ مما يجعل معدلات النمو المستهدفة للتوظيف الائتمانى والاستثمار وإدارة السيولة فى الحدود الآمنة على الرغم من التحديات الاقتصادية والسياسية الراهنة.

وقال أشرف القاضي، الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب للمصرف المتحد، إن الأداء المتميز للمصرف المتحد وفريق عمله خلال ٢٠٢٣ يعكس الرؤية الاستراتيجية الثاقبة ومعدلات تنفيذ خطط الأعمال التى أنتهجها المصرف المتحد ليحقق هذه النتائج التنموية.

وأضاف أن المصرف المتحد يعمل بأجندة وطنية لدعم ومساندة خطط الدولة نحو التنمية والتحول الرقمى ورفع معدلات نمو الأداء الاقتصادى لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

كان المصرف المتحد شارك خلال ٢٠٢٣ فى العديد من التمويلات المشتركة مع عدد من البنوك والموجه للمساهمة فى تمويل الأنشطة سريعة النمو وكثيفة العمالة منها قطاع إنشاء وتطوير الموانىء البحرية واستزراع الأراضى وإنشاء مصانع السكر والسلع الأساسية الاستراتيجية وصناعات الدواء، بحسب القاضي.

وأضاف أن المصرف طرح حلولا تمويلية ورقمية لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر تعمل على تنمية الاستثمارات فى هذا القطاع الواعد ودمج الاقتصاد غير الرسمى مع خلق فرص عمل كبيرة بالسوق المصري.

وأضاف رئيس المصرف أن الاستثمار فى الأصول البشرية والبنية التكنوجية يعد أحد أهم مقومات النمو المستدام بالمصرف المتحد.

Onebank.. أول بنك رقمى فى مصر

كتبت- منال عمر:

أعلنت شركة مصر للابتكار الرقمي- التابعة لبنك مصر- موافقة مجلس إدارة البنك المركزى المصرى على منحها الموافقة المبدئية لإطلاق أول بنك رقمى تحت اسم «أن onebank «وان بنك».

وبحسب بيان للشركة ، أن onebank «وان بنك» هو أول بنك رقمى فى مصر يحصل على الموافقة المبدئية من البنك المركزى المصري، وبذلك تنتهى المرحلة الأولى من إجراءات الترخيص والتى شملت الفحص النافى للجهالة على البنية التحتية، وأنظمة البنك، والأمن الخاص بتلك الأنظمة، حتى يتأكد البنك المركزى من قدرة البنك على تقديم الخدمات المصرفية للعملاء بشكل مستقر وآمن.

تُعد شركة مصر للابتكار الرقمى إحدى الشركات التابعة لبنك مصر، حيث يعد بنك مصر أكبر المساهمين فيها. وتأسست الشركة فى ٢٠٢٠ بهدف إنشاء أول بنك رقمى وفقًا للقواعد والتعليمات المنظمة والصادرة من البنك المركزى المصري.

ويهدف onebank«وان بنك» إلى تعزيز الشمول المالى من خلال تيسير الحصول على الخدمات والمنتجات المصرفية من خلال القنوات الرقمية للبنك.

يسعى onebank «وان بنك» إلى تقديم مجموعة متنوعة من الحلول التى تؤدى إلى تطور الخدمات البنكية فى مصر، ومنتجات مخصصة متماشية مع نمط حياة العملاء من خلال استخدام التقنيات التكنولوجية المتطورة.

وسيمثل onebank «وان بنك» إضافة هامة حيث سيتم تقديم خدمات بنكية بأسلوب رقمى يلبى احتياجات كافة العملاء من خلال تحديد الشرائح المستهدفة والمنتجات المخطط إتاحتها عبر البنك الرقمي، بما فى ذلك خطط تكنولوجيا المعلومات، واستراتيجيات الأمن السيبراني.

وتقتضى متطلبات السوق المالية فى الوقت الحالى لوجود بنوك رقمية تقدم جميع الخدمات والمعاملات من خلال الإنترنت والتى أصبحت بحاجة إلى تطوير مستمر، وهذا ما يسعى onebank «وان بنك» إلى تقديمه، حيث يقدم خدمات متسقة مع توجه الدولة للشمول المالى والتحول الرقمي، بالإضافة إلى كونه التطور الطبيعى للخدمات المصرفية.

ويسعى onebank «وان بنك» للانطلاق فى الربع الأخير من عام ٢٠٢٤ بعد الانتهاء من المرحلة الثانية للفحص النافى للجهالة والحصول على رخصة التشغيل.

كان البنك المركزى المصرى أصدر فى يوليو الماضى قواعد ترخيص وتسجيل البنوك الرقمية والرقابة والإشراف عليها، وتضمنت اشتراطات الترخيص للبنوك الرقمية أن يكون المساهم الأكبر مؤسسة مالية ذات سابقة أعمال فى أنشطة مماثلة بنسبة لا تقل عن ٣٠٪ من إجمالى قيمة رأس المال، وألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع عن مليارى جنيه مصرى فى حالة ممارسة كافة أعمال البنوك باستثناء تمويل الشركات الكبرى، مع إمكانية تمويل تلك الشركات شريطة زيادة رأس المال إلى ٤ مليارات جنيه.

«كريدى أجريكول» يدعم خطة الحكومة لمضاعفة الاستثمارات من السوق الأوروبى

كتبت- منال عمر:

أعلن حسام هيبة، الرئيس التنفيذى للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، توقيع مذكرة تفاهم مع جون بيير ترينيل، العضو المنتدب لبنك كريدى أجريكول مصر، مذكرة تفاهم للتعاون فى تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر. وبحسب بيان مشترك من الهيئة والبنك، جاء ذلك بحضور أسامة صالح، رئيس مجلس إدارة بنك كريدى أجريكول مصر، وميشيل لوماسون، رئيس قطاع تطوير الخدمات المصرفية الدولية، بالإضافة إلى ممثلى البنك من مجموعة كريدى أجريكول العالمية والمكتب الإقليمى وبنك كريدى أجريكول مصر.

وأوضح حسام هيبة أن الهيئة العامة للاستثمار تحرص على التعاون مع بنك كريدى أجريكول مصر لجذب المستثمرين من خلال شبكة البنك الدولية التى تخدم المستثمرين والأفراد فى ٤٦ دولة فى جميع أنحاء العالم. وأضاف أن ذلك يأتى بالتماشى مع خطة الحكومة المصرية لمضاعفة الاستثمارات المتدفقة من السوق الأوروبي، والتى ستتطلق مع مؤتمر الاستثمار المُشترك بين مصر والاتحاد الأوروبي، المُخطط عقده نهاية العام المالى الحالي.

وسيستمر بنك كريدى أجريكول مصر فى بذل جهوده لدعم تنمية الاستثمار من خلال تعريف عملائه الأجانب على فرص الأعمال المتنامية فى مصر.

ووفقًا لمذكرة التفاهم، سيرتكز دور البنك على تسهيل التواصل بين الهيئة وعملاء البنك الراغبين فى الاستثمار والتوسع فى مصر بما يسهم فى تحقيق أهداف الهيئة للترويج للاستثمار، وتنظيم لقاءات لعملاء البنك بالخارج من المهتمين بالاستثمار فى مصر، مدعومًا بتنوع الاقتصاد المصري، والموقع الاستراتيجي، والسوق الاستهلاكى الضخم والمشروعات القومية الكبرى، خاصة العاصمة الإدارية الجديدة والمنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

وبموجب هذه الاتفاقية، ستعمل الهيئة العامة للاستثمار على تزويد المستثمرين الأجانب بالمعلومات المتعلقة بالفرص الاستثمارية المتواجدة فى مصر، والتى تشمل القطاعات المستهدفة ذات الأولوية بما يتماشى مع خطة الحكومة.

وقال جون بيير ترينيل إن الاتفاقية تؤكد على مدى التزام بنك كريدى أجريكول مصر لتوطيد أواصر التعاون المشترك مع الهيئة العامة للاستثمار من أجل دعم الاستراتيجية الطموحة للحكومة المصرية لتشجيع التنمية الاقتصادية فى مصر، وجذب المزيد من المستثمرين الأجانب.

على أعتاب مرحلة نمو غير مسبوقة..

مستقبل القطاع العقارى «سوبر لوكس»

توقعات بارتفاع قيمة المشروعات السكنية إلى 30 مليار دولار حتى 2028

كتبت – صفاء أرناؤوط:

تزامنًا مع موسم الصيف وبدء عودة المصريين من الخارج والقرارات الأخيرة التى اتخذتها الحكومة المصرية لعودة انتعاش اقتصادها مرة أخرى، واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية للسوق المحلي، وجذب شركات خارجية وتهيئة المناخ أمام المستثمرين العرب والأجانب لاستثمار عقارى آمن ومربح، تفاءل عدد من العقاريين وخبراء التطوير بالسوق العقارى المصرى بمستقبل الاستثمار العقارى خلال الفترة المقبلة، مؤكدين أن الحكومة المصرية تبذل جهودًا كبيرة لاستقطاب استثمارات جديدة تدفع بالقطاع العقارى والاقتصاد المصرى ككل للأمام وتعيده مرة اخرى على ساحة المنافسة الدولية.

ويرى عدد من خبراء السوق العقارى أن الفترة المقبلة ستشهد حالة من الرواج الكبير، خاصة فى ظل استقرار أسعار مواد البناء واستقرار سعر الصرف وصفقة رأس الحكمة وتوفير العملة الصعبة داخل السوق المحلي، مؤكدين أن القطاع العقارى يحقق أعلى عوائد استثمارية باعتباره ملاذًا آمنًا ووعاء جيد للادخار.

المهندس علاء فكرى نائب رئيس لجنة التطوير العقارى بجمعية رجال الأعمال، توقع للبورصجية، أن يشهد عام ٢٠٢٤ استقراراً سعرياً فى العقارات وذلك بعد الارتفاعات الكبرى التى شهدها السوق العقارى من خامات ومواد بناء خلال العام الماضي.

وأضاف أن السوق سيشهد خلال الفترة المقبلة انتعاشة قوية مع ارتفاع الطلب على المنتج العقارى خلال الشهور المقبلة تزامنًا مع فصل الصيف، وخير دليل على ذلك إطلاق عدد من شركات التطوير العقارى لعدة مشروعات عقارية جديدة فى شهر رمضان ٢٠٢٤، وهو دليل على حالة الرواج بالقطاع والتنافس بين الشركات لاستقطاب الشريحة الاكبر من العملاء.

وأشار الى أن حالة التفاؤل بمستقبل القطاع العقارى دائما موجودة نظراً لإيمان العملاء بقوة السوق ولجوءهم اليه كملاذ آمن للحفاظ على قيمة العملة وتحقيق أعلى العوائد الاستثمارية .

وأكد «فكري» أن حالة الرواج والطلب الكبير من قبل العملاء على العقار خلال الثمانية أشهر الاخيرة كان دافعاً للشركات العقارية للتوسع وطرح مراحل جديدة من مشروعاتها على الرغم من التحديات الاقتصادية الكبرى خلال العام الماضى .

وأشار «فكري» إلى أن القطاع العقارى منذ بداية عام ٢٠٢٣ وحتى شهرى يناير وفبراير ٢٠٢٤ كان هناك طلباً كبيراً ومتزايداً على العقارات، ولكن مع حدوث التعويم خلال مارس الماضى واستقرار العملة مبدئياً وايضاً طرح شهادات بنكية بفوائد مرتفعة حدثت حالة من الهدوء فى الطلب، وذلك أمر طبيعى ويحدث دائما نظراً لاقبال شريحة كبيرة من أصحاب السيولة المالية والمدخرات على الشهادات ذات الفوائد المرتفعة .

وأضاف تلك الحالة من الهدوء تحدث دائما مع طرح الشهادات مرتفعة الفوائد، ولكن سرعان ما يعود الطلب والرواج على العقارات مجدداً خاصة مع اثبات قدرته على مدار السنوات الماضية على الحفاظ على القيمة والارتفاع المتزايد فى العائد .

ومن جانبه، أكد المهندس داكر عبد اللاه عضو شعبة الاستثمار العقارى باتحاد الغرف التجارية وعضو لجنة التطوير العقارى والمقاولات بجمعية رجال الأعمال المصريين، أن القطاع العقارى على أعتاب مرحلة نمو غير مسبوقة ويحتاج لعدد من المحفزات منها ضرورة تدخل البنوك بشكل أكبر لدعم القطاع العقارى وتوفير التمويل اللازم من خلال مبادرات يطرحها البنك المركزى بفائدة ميسرة سواء للمواطنين أو المطورين العقاريين .

وتوقع أن تصل قيمة سوق العقارات فى مصر الى ١,٤٥ تريليون دولار فى عام ٢٠٢٤ وترتفع الى ٢,٠٤ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٢٨ طبقا لموقع ستاتيستا، ومن المتوقع ان ينمو حجم سوق العقارات السكنية فى مصر من ١٨,٠٤ مليار دولار خلال ٢٠٢٣ إلى ٣٠,٣٤ مليار دولار بحلول ٢٠٢٨ بمعدل نمو سنوى مركب ١٠,٩٦٪ خلال الفترة المتوقعة نتيجة للطلب المتزايد على الوحدات السكنية فى المدن الجديدة فى مصر وخاصة القاهرة الجديدة.

وطالب بضرورة التوسع فى تصدير العقار بخطط مدروسة ومستهدفات واضحة سواء لجذب مستثمرين جدد من الخارج لإنشاء مشروعات عقارية فى مصر أو بيع الوحدات العقارية لمستثمرين عرب وأجانب فى مصر .

ونتيجة استقرار سعر الدولار وتوفيره بالبنوك المصرية، قال إنه من المتوقع أن يشهد السوق العقارى فى مصر هناك حالة من الترقب لسوق مواد البناء، مضيفًا أن شركات العقارات تنتظر تراجع سعر مواد البناء بشكل جيد نتيجة لجهود الدولة والحكومة لتوفير الخامات والقضاء على السوق الموازى للدولار الذى منع المضاربات الضارة بسعر الدولار على الاقتصاد بشكل عام.

وشدد المهندس داكر عبد اللاه على أهميَّة ضبط سوق مواد البناء و تشديد الرقابة عليه خاصة فى الحلقات الوسيطة لمنع المغالاة فى الأسعار بدون مبرر، مؤكدًا أن مصر من الدول الواعدة فى الاقتصاد ومازال الطلب عليها مستمر لما يتم عليها من مشروعات كبيرة بفضل القيادة السياسة.

وفى نفس السياق، أكد المهندس أحمد قدرى الرئيس التنفيذى لشركة SAK للتطوير العقارى ان هناك حالة من الاستقرار فى أسعار صرف العملة الاجنبية تشهده الأسواق الآن بمتوسط سعر يتراوح ما بين ٤٦ إلى ٤٨ جنيه للدولار وذلك نتيجة طبيعية لعدة عوامل اتخذتها الدولة مؤخرا منها جذب استثمارات حقيقية فى مشروع تنموى عملاق يتمثل فى صفقة رأس الحكمة التى اعلنت عنها الدولة مؤخرا وكانت سببا أساسيا فى زيادة التدفقات الدولارية واتبعها تحرير لسعر الصرف والذى قضى على السوق الموازى تمامًا.

وتوقع أن يشهد السوق العقارى خلال الفترة المقبلة حالة من الانضباط خاصة مع توافر العملة الصعبة نتيجة توقيع هنا صفقة رأس الحكمة مما يدعم توافر السيولة الدولارية فى البنوك المصرية بشكل كبير، وبالتالى لن يكون هناك سببا لارتفاع سعر الدولار أمام الجنيه مرة أخرى خارج المستويات الطبيعية للعرض والطلب .

وأكد أن استقرار سعر الصرف سينعكس بالإيجاب على استقرار اسعار المواد الخام ومدخلات البناء الاساسية وبالتالى أسعار العقارات، مشيرًا إلى أن الحفاظ على استقرار سعر الصرف خلال الفترات المقبلة وتحديد سعر عادل للجنيه أمام العملة الاجنبية يتوقف على عامل أساسى وهو قدرة الدولة فى السيطرة على السوق والطرق المثلى فى استغلال العملة الاجنبية لصالح الاقتصاد الوطنى بشكل عام من خلال زيادة ودعم الإنتاج ومحاولة العمل على تحقيق اكتفاء ذاتى من بعض السلع والصناعات التى تتميز بقدرة تصديرية عالية بها وتقليل الاستهلاك لبعض السلع الاستفزازية التى ترهق كاهل الميزان التجارى للدولة، وطالب بإصدار قرارات تشجيعية داعمة للإنتاج والصناعة والاستثمار بلائحة تنفيذية واضحة مع وجود رقابة ومتابعة جيدة لتنفيذ هذه القرارات حتى لا تذهب جهود الدولة فى حماية الاقتصاد الوطنى هباءاً.

«شية -Sheya» أحدث مشروع من «مدينة مصر» فى سراى

أعلنت شركة مدينة مصر، عن إطلاق مشروع شية «Sheya»، كمشروع جديد فى سراى متعدد الاستخدامات، الذى يمتد على مساحة ٢٢٨,٢١٢ متر مربع، ويحتل موقعًا استراتيجيًا على مقربة من العاصمة الإدارية الجديدة.

وحققت مدينة مصر مبيعات إجمالية تبلغ ٥,١ مليار جنيه فى مشروع شية «Sheya» والمقرر الانتهاء من المشروع خلال ٤ سنوات.

وتعليقاً على إطلاق المشروع، يقول المهندس عبد الله سلام الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لشركة مدينة مصر: «نتبع استراتيجية فى مدينة مصر تستهدف تنمية محفظة أراضينا التى تبلغ أكثر من ٩ مليون متر مربع، من خلال تقديم مشروعات ابتكارية، ونماذج عقارية متكاملة ومتنوعة، تلبى احتياجات مختلف العملاء، وتوفر لهم تجربة استثنائية، ونمط حياة متميز بالإضافة لتطوير السوق العقارى المصري».

وأضاف المهندس محمد لاشين، نائب أول للرئيس التنفيذى لتطوير المنتج لشركة مدينة مصر: «يمثل إطلاق مشروع شية «Sheya»، إضافة جديدة لسلسة نجاحات شركة مدينة مصر الممتدة على مدار ٦٥ عاما، وبفضل جهود وتفانى فريق العمل، نؤمن بأن شية «Sheya» سيكون علامة فارقة فى السوق العقارى المصري، بفضل موقعه المميز، وتصميمه الفريد، والخدمات الترفيهية المتنوعة التى يقدمها».

باستثمارات 5 مليارات جنيه..

«مزايا للتطوير» تطلق مشروعها الرابع فى العاصمة الإدارية

تعتزم شركة مزايا للتطوير العقارى ضخ استثمارات بقيمة ٥ مليارات جنيه بمشروع جديد بالعاصمة الإدارية الجديدة.

وقال محمد علام، رئيس مجلس إدارة شركة مزايا للتطوير العقاري، إن المشروع الجديد يقع بمنطقة MU٢٣ بالعاصمة الإدارية الجديدة، فالموقع الاستثنائى وغير المتكرر يضمن أفضل استثمار للشركة والعملاء فى المشروع، حيث تتميز منطقة MU٢٣ بأنها تقع بين أكبر منطقتين سكنيتين فى العاصمة R٢ و R٣ ومتوقع أن تضمان من ٢٠٠ لـ٣٠٠ ألف نسمة.

وأشار إلى أن منطقة MU٢٣ كانت من أوائل المناطق التى تم طرح أراضٍ بها، وتم العمل على تنميتها بشكل سريع مما يجعلها الأقرب فى التشغيل، وهناك حركة فى المنطقة وتواجد لبعض العلامات التجارية على أرض الواقع، فهناك المدارس والجامعات الدولية التى تعمل بالمنطقة منذ ٢٠١٩، كما تتميز تلك المنطقة بالقرب من محطة المونوريل ومحطة القطار الكهربائى ومحطة الأتوبيس المركزية، بالإضافة لمدخل صريح من طريق السويس، فهو موقع حيوى يسهل الوصول إليه من جميع الطرق والمواصلات.

وتابع محمد مصطفى، الرئيس التنفيذى لشركة مزايا للتطوير العقاري، أن المشروع عبارة عن مبنى تجارى إدارى طبى متكامل، بارتفاع أراضى و٩ أدوار و٣ أدوار تحت الأرض، ويتم تخصيص الأدوار الأرضى والأول والثانى للنشاط التجاري، ومن الدور الثالث للتاسع مخصص للنشاط الإداري، بالإضافة لمبنى منفصل مخصص للجزء الطبى بالمشروع ومسئولة عنه شركة إدارة منفصلة، ويضم المشروع مكاتب إدارية بمساحات تبدأ من ٤٢ مترًا، ووحدات تجارية بمساحات تبدأ من ٣٨ مترًا، ووحدات طبية بمساحات تبدأ من ٣٦ مترًا، ومنطقة فود كورت بمساحة مطاعم تبدأ من ٣٦ مترًا، بالإضافة لصيدلية، وbooth لأول مرة بمساحة خارجية.

وأشار إلى، أنه تم التعاقد مع Archrete لتتولى التصميم المعمارى للمشروع، وتعد واحدة من أهم الشركات المتخصصة فى هذا المجال ولها فرعين فى المملكة العربية السعودية كما تم التعاقد مع Fact ٢ Brain لتقوم بإدارة الجزء التجارى والإدارى فى المشروع، بالإضافة للتعاون مع شركة Tashawer لتتولى إدارة الجزء الطبى فى المشروع، حيث إن التعاون مع كيانات قوية وناجحة للعمل فى المشروع وإدارته يضمن تعزيز قيمته الاستثمارية وتشغيل متميز للمشروع عقب تنفيذه.

وأشار إلى إن The ROOK هو أول مشروع للشركة فى العاصمة الإدارية، ويقع فى منطقة الداون تاون، وتم تنفيذ ٤٠٪ من إنشاءات المشروع، وتم تسويق ٦٠٪ من المشروع، والنسبة المتبقية يتم تسويقها عقب انتهاء تنفيذ المشروع، كما نفذت الشركة ١٠٪ من مشروع Gemini Blue، والذى يقع فى منطقة الداون تاون وتم تسويق ٦٠٪ منه حتى الآن، كما تم تنفيذ ١٠٪ من مشروع Gemini Red وتسويق ٦٠٪ منه.

وكشف عن أبرز ملامح خطة الشركة للعام الجاري، حيث تستهدف الشركة التركيز على الإنشاءات فى مشروعاتها وضخ ٥٠٠ مليون جنيه استثمارات لتحقيق هذه الخطة، كما تستهدف الشركة مليار جنيه مبيعات تعاقدية بمشروعاتها خلال العام الجاري، بالإضافة للتحضير للمشروع الخامس والذى من المخطط طرحه قبل نهاية ٢٠٢٤.

تعاون Melee و«أدير القابضة» لتأسيس شركة تطوير وإدارة أندية بالسعودية

وقعت شركة Melee مذكرة تفاهم مع شركة أدير القابضة والتابعة لشركة سمو القابضة المتخصصة فى مجال خدمات الاستثمار العقارى وتطوير الضواحى والمجتمعات بالمملكة العربية السعودية، وذلك لتأسيس شركة جديدة لتطوير وتجهيز وإدارة عدد من الأندية الرياضية الاجتماعية بالمملكة مدعومة بخبرة شركة Melee فى إدارة وتشغيل النوادى الاجتماعية والترفيهية، ووقع الاتفاق كل من السيد جاسر بهجت رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة Melee والسيد سعيد النهدى العضو المنتدب لشركة أدير القابضة.

وبموجب الإتفاق المبرم، ستكون الشركة الجديدة الجارى إنشاؤها مسئولة عن تطوير وتجهيز وإدارة مجموعة من الأندية الرياضية الإجتماعية بمختلف أنحاء السعودية، لتكون باكورة النوادى الاستثمارية الرياضية الاجتماعية الترفيهية بالمملكة العربية السعودية، فضلا عن كونه أحد الأندية المتخصصة بشكل احترافى فى مجال الفروسية.

وتعد Melee أولى الشركات المصرية التى تطور هذا النوع من النوادى خارج مصر والتى ستكون الأولى من نوعها ايضًا بالمملكة من أجل تلبية الطلب المتزايد على المرافق الترفيهية عالية الجودة وتوفير نمط حياة صحى لجميع المواطنين السعوديين.

وتعليقًا على ذلك، قال جاسر بهجت: «سعداء بهذا التعاون مع واحدة من أكبر الكيانات الاستثمارية بالمملكة العربية السعودية شركة أدير القابضة وما لها من تاريخ طويل بصناعة الاستثمار العقارى وسوف نعمل سويًا مستعينين فى ذلك بخبرة كلا الشركتين للجمع ما بين نقاط قوتنا ومواردنا، لإنشاء أندية رياضية اجتماعية استثنائية لن تقدم فقط أعلى مستويات الجودة – مرافق رفيعة المستوى – ولكنها تعزز أيضًا الشعور بالانتماء للمجتمع والصداقة و تبادل المعرفة والثقافة فيما بين الشباب والأسر السعودية. وأتمنى أن تكون هذه الخطوة بداية لسلسلة من التعاون المشترك والمساهمة الحقيقة لدعم مسيرة التنمية المستدامة ٢٠٥٠، التى بدأتها كلاً من مصر والسعودية».

من جانبه أعرب سعيد النهدى عن حماسه لهذه الخطوة مفيدًا: «نحن ملتزمون بإنشاء مجتمعات مبتكرة ومستدامة تتوافق مع مستهدفات المملكة لتطوير المجتمع السعودى و تحقيقا لرؤية المملكة ٢٠٣٠ ، والشراكة مع Melee هى تمثيل حقيقى لهذا الإلتزام فى ظل ما تتمتع به Melee من فكر حديث وفلسفة مبتكرة فى كل ما تقدمه من مشروعات، وهو ما يعد فرصة كبيرة للتعاون المستمر فى ظل توافق الرؤى فيما بيننا وسعينا لتقديم أفضل ما لدينا للمجتمع السعودى .

وقال إن التعاون فيما بين Melee وشركة أدير القابضة يعد إضافة حقيقية وخطوة إيجابية فى طريق التعاون المشترك وسوف تبذل كلا الشركتين قصارى جهدها لنجاح هذه التجربة الجديدة من نوعها فى المملكة من خلال تطوير عدد كبير من الأندية الرياضية الإجتماعية التى ستساهم بشكل كبير فى تطوير الرياضة والترفيه فى المملكة العربية السعودية فى ظل ما تمتلكه Melee خبرة كبيرة فى تطوير هذا النوع من النوادى التى تتميز بها مصر منذ سنوات طويلة عن غيرها من دول العالم مع قدرتها على تأسيس هذه الأندية وتشغيلها وإدارتها، وتحقيق أعلى عوائد استثمارية منها وهوما سيعود بالنفع لكلا الطرفين.

وأعرب المهندس باسل الصيرفى، الرئيس التنفيذى لشركة أدير العالمية مصر، أن هذه الشراكة فرصة مميزة لتعزيز التعاون من خلال الأنشطة الرياضية والمجتمعية، معبرا عن سعادته بالاتفاق الجديد الذى من المتوقع أن يسهم فى تنوع الاستثمارات فى الأسواق المختلفة بالقطاع العقاري.

بتطوير تعاملات شهادات الإيداع..

البورصة تقتحم «عالم الرقمنة»

كتب- محمد ربيع:

أطلقت البورصة المصرية، الثلاثاء الماضي، المرحلة الأولى من المشروع المتكامل لتطوير ورقمنة أعمال شهادات الإيداع الدولية «GDR»، حيث تتم التعاملات الجديدة، عبر تطوير نظام إلكترونى ومنصة رقمية لتسجيل واستلام طلبات ومستندات التحويل بين الأسهم المحلية وشهادات الإيداع عن طريق خطوط الربط الإلكترونى المباشر مع كل الأطراف سواء وكلاء العملاء الملاك المستفيدين أو الوكيل المحلى لبنك الإيداع أو أمناء الحفظ أو شركة الإيداع والقيد المركزى.

المرة الأولى منذ ٣٠ عامًا

وأكد أحمد الشيخ رئيس البورصة المصرية، أن هذه الخطوة تأتى فى إطار تنفيذ البند (٣٢) من استراتيجية البورصة المصرية للتطوير التى أصدرتها البورصة فى يناير الماضي، ويندرج هذا البند تحت المحور الرابع من الاستراتيجية والخاص بتطوير قواعد وآليات التداول.

وأوضح رئيس البورصة، بدء العمل بالنظام الجديد رسميًا حيث ستحل المنظومة الرقمية الجديدة محل المنظومة التقليدية التى تقوم على إرسال واستقبال البيانات والمستندات عن طريق البريد الإلكترونى والتى كان معمولا بها منذ بدء العمل بشهادات الإيداع الدولية منذ نحو ٣٠ عامًا.

وعددّ خبراء بأسواق المال لـ«البورصجية»، مميزات رقمنة تعاملات شهادات الإيداع الدولية، والتى من أهمها تمكين شركات الوساطة فى الأوراق والأدوات المالية من متابعة الطلبات المقدمة منها ومعرفة المرحلة التى وصل إليها كل طلب، فضلا عن الاستغناء عن تسليم المستندات والطلبات يدويًا، إضافة إلى أن تسهيل التعاملات على شهادات الإيداع يعمل على زيادة السيولة.

عصر الشمول المالي

وأكد أحمد ناشي، خبير أسواق المال، أن النظام الجديد يتسم بالمرونة وإمكانية تطويره وإجراء إضافات عليه بسهولة ويسر، مشيرًا إلى أن البرنامج يستلم أمر تحويل محفظة GDR عن طريق خطوط الربط كبديل عن استلام أمر تحويل مطبوع، إضافة إلى إرسال العمليات إلى شركة مصر للمقاصة عن طريق خطوط الربط بالموافقة على طلب التحويل المقدم كبديل عن استلامها إخطار مطبوع.

وأشار «ناشي» إلى أن إدارة البورصة الحالية تعمل على تسريع وتيرة رقمنة المعاملات المالية غير المصرفية دعمًا لأهدافها الرئيسية بتحقيق الشمول المالي، فى النظام المالى غير المصرفى ومن بينها تطوير آليات التداول بسوق الأوراق المالية، بهدف جذب المزيد من المستثمرين الجدد، وإرسال صورة إيجابية للخارج.

وشدد خبير أسواق المال على أن الحكومة تعمل على زيادة قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية غير المصرفية لتحقيق تطلعاتهم الاستثمارية والتمويلية والتأمينية، وتحسين أحوالهم.

آليات تعزيز الرؤية الاستثمارية

وأشاد حسام عيد، خبير أسواق المال، بالمنصة الرقمية الجديدة، مؤكدًا أن استخدام التكنولوجيا المالية يسهل حصول المتعاملين على الخدمات المالية غير المصرفية، ويزيد من فرص الوصول إليها مع استخدام تلك الآليات بشكل دائم فى قطاعات عديدة.

وأوضح «عيد» أن تطوير آليات التداول، والتى تعد من أهم الركائز التى يمكن البناء عليها لزيادة الشمول المالى والاستثمارى والتأمينى خلال الفترات المقبلة، لافتًا إلى أن عملية الرقمنة فى تقديم الخدمات أو زيادة التداول كلها مهمة للوصول إلى الشمول المالى الكامل إذ إن مصر توجد بها شرائح عمرية كبيرة من فئة الشباب وبالتالى عملية الرقمنة مهمة للغاية.

وأشار خبير أسواق المال إلى شهادات الإيداع الدولية، تعد أحد الآليات التى تسهم فى تعزيز الرؤية الاستثمارية للمؤسسات والصناديق الاستثمارية الدولية للأوراق المالية المصرية، فضلا عن تنويع الخيارات الاستثمارية أمام جميع فئات المستثمرين خاصة الأجانب عبر عرض أوراق مالية محلية فى أسواق عالمية من خلال إدراج وتداول شهادات الإيداع فى البورصات العالمية من خلال نظام خاص بذلك.

نقطة تحول لتيسير التعاملات

وشدد ريمون نبيل، خبير أسواق المال، على أن النظام الرقمى الجديد هو نقطة تحول لتيسير التعاملات وتعزيز السيولة بالبورصة بعد ٣٠ عامًا من التعاملات الورقية، مضيفًا أن ميكنة الإجراءات تسهل وتبسط إصدار شهادات «الجى دى آر» من خلال نظام إليكترونى متكامل، لتلحق البورصة المصرية بركب البورصات العالمية فى الدخول إلى نظام الشمول المالي.

وأكد «نبيل»، أن العالم بالكامل يتجه الى الميكنة وصولا إلى الشمول المالى فالشركات بدأت تباعًا فى التقدم للتحويل إلى البورصة وبطريقة إليكترونية عبر الاعتماد على البنية التكنولوجية.

وأضاف خبير أسواق المال، أن ميكنة الإجراءات داخل البورصة المصرية ستعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية خلال الفترة المقبلة، مشيرًا إلى أن النظام الجديد يعطى فرص جديدة لدخول شريحة جديدة للاستثمار بسوق المال.

فرصة لزيادة المستثمرين..

«شاشات البورصة» تضئ لاستقبال 6 شركات جديدة

كتب- حنان محمد:

تترقب البورصة المصرية طرح شركات جديدة بها والتى تساهم فى تنشيط أحجام التداول وزيادة عدد المستثمرين

وأكد خبراء سوق المال لـ « البورصجية « أن طرح شركات جديدة بالبورصة ينعكس بالإيجاب على السوق خاصة على القطاعات المستهدفه بالطرح، موضحين أن أحجام التداول الحالية التى تزيد عن ٢.٥ مليار جنيه بداية جيدة نحو طرح شركات جديدة بالسوق ورأوا ان هذه الطروحات تضيف عمق بقيم وأحجام التداولات.

وقال رئيس البورصة المصرية، أحمد الشيخ إنه من المتوقع أن يتم طرح ٦ شركات جديدة خلال الفترة المقبلة ٣ شركات تحت القيد بالسوق الرئيسى و الـ ٣ الأخرى فى بورصة النيل.

وأضاف الشيخ، أن الأسبوع المقبل سيشهد قيد شركة تعمل فى قطاع المقاولات بالسوق، مضيفًا أن البورصة المصرية فى حاجة لزيادة عدد الطروحات خاصة كبيرة الحجم، وذلك لتنشيط أحجام التداول، وزيادة عدد المستثمرين.

من جانبه أكد أحمد مرتضى خبير سوق المال أن البورصات بطبيعة الحال هى إحدى ادوات التمويل الهامه وأرخص وسائل التمويل فى ظل إرتفاع معدلات الفائده عالميا و محليا وبالتالى هى الوسيلة المناسبة لتمويل الشركات الفترة الحالية وكلما ارتفعت معدلات الفائده كلما أصبحت البورصة أكثر جاذبية لقيد الشركات.

وفيما يخص الطروحات بحسب تصريحات المسؤولين التى من المتوقع ان تتم بشكل تدريجى توقع ان ينعكس ذلك بالايجاب على السوق خاصة على القطاعات المستهدفه بالطرح؛ وأعتقد ان أحجام التداول الحالية التى تزيد عن ٢.٥ مليار بدايه جيده نحو طرح شركات جديده بالسوق.

ورأى أنه يفضل ان نبدأ تدريجيا بقطاعات متنوعة خاصة مع عودة المستثمرين الأجانب للشراء مرة أخرى والتوقعات بشأن زيادة الوزن النسبى للسوق المصرى بالمؤشرات العالمية.

وأشار إلى أنه من الضرورى القيام بحملات ترويجية وتوعية بالبورصة وذلك بهدف جذب المزيد من الأفراد المصريين خاصة فى ظل ضعف أعداد الأفراد المتعاملين بالسوق مقارنة بالانشطة المصرفية الاخرى وتعداد السكان، حيث أن من المتعارف عليه بالأسواق أنه كلما تعددت فئات المستثمرين كلما أصبح السوق أكثر جاذبية للمستثمر الخارجي، وذلك بهدف تشجيع الأفراد بشكل اكبر فى ضخ الاستثمارات بالبورصة لتكون حافز له بديلا عن الأوعية الادخارية ذات العائد الثابت.

ورأى أنه من المتوقع أن يكون السوق مائل للأداء العرضى نتيجة ترقب القطاعات المستهدفة بالطرح ومن المتوقع ان تضيف هذه الطروحات عمق بقيم وأحجام التداولات.

ومن جهته أوضح ريمون نبيل خبير سوق المال أن البورصة المصرية ما زالت من الأسواق الناشئة، ولم تصل لعمق وثبات السوق، كما أنها تحتاج لزيادة عدد الشركات الموجودة لضمان المنافسة الدولية والمحلية فى ظل وجود معدلات فائدة مرتفعة.

كما لفت إلى أن الشركات الـ٦ تحت القيد، بواقع ٣ فى السوق الرئيسية و٣ أخرى فى سوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهى متنوعة بين قطاعات المقاولات والصناعات التحويلية، الخدمات المالية غير المصرفية، والمنتجات الزراعية.

وأشاد خبير أسواق المال، بأداء مؤشرات البورصة المصرية، وتحقيقها ارتفاع جماعي، وصعود المؤشر الرئيسى خلال الجلسات الماضية.

أحمد مرتضى

ريمون نبيل

13 مايو نهاية الحق تجزئة سهم «المطورون العرب»

قالت شركة المطورون العرب القابضة، إن نهاية الحق فى تجزئة القيمة الاسمية لسهم الشركة بإغلاق جلسة يوم الأثنين الموافق ١٣ مايو الجاري.

وأوضحت الشركة، إنه سيتم تداول الأسهم طبقًا للقيمة الاسمية بعد التجزئة بواقع ١٠ قروش للسهم اعتبارًا من يوم الثلاثاء الموافق ١٤ مايو الجاري.

وكانت عمومية الشركة قررت تجزئة القيمة الاسمية للسهم من ٠,٦٠ جنيه إلى ٠,١٠ جنيه مع بقاء رأس المال المصدر كما هو ٧٧٢,٣٨٦ مليون جنيه موزعًا على ٧,٧٢٣ مليار سهم بدلًا من ١,٢٨٧ مليار سهم.

ويشار إلى أن المطورين العرب القابضة، حققت صافى ربح بلغ ٩٩,٧٥ مليون جنيه خلال ٢٠٢٣، مقابل خسائر بقيمة ١٨,١٥٤ مليون جنيه فى ٢٠٢٢، مع الأخذ فى الاعتبار حقوق الأقلية.

وارتفعت إيرادات الشركة خلال العام الماضى إلى ١,٢٦٤ مليار جنيه، مقابل ٨٤٩,١٩٥ مليون جنيه خلال العام السابق له.

وعلى مستوى الأعمال المستقلة، بلغت أرباح الشركة خلال العام الماضى نحو ٨٧,٣٢٢ مليون جنيه، مقابل أرباح بلغت ٩٢,٨٧١ مليون جنيه فى ٢٠٢٢.

شراكة بين «كوميرا» و«بلتون القابضة» لتطوير القطاع المالى

أعلنت شركة كوميرا المالية القابضة عن توقيع شراكة استراتيجية مع شركة بلتون القابضة، بهدف تغيير وتطوير القطاع المالى فى مصر.

وأوضحت الشركة، أنه يتم ذلك من خلال تسريع التحول الرقمى وتعزيز تجربة العملاء من خلال حلولها الرقمية المبتكرة.

وستتعاون كل من شركة كوميرا وشركة بلتون معاً على تطوير وتنفيذ منتجات جديدة ومتطورة بهدف تحسين تجربة العملاء فى مجالات المدفوعات والتمويل الاستهلاكى وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة وتمويل سلاسل التدوريد.

وتهدف الشركتان إلى رفع مستوى الخدمات المقدمة و إيجاد حلول تكنولوجية مبتكرة لإطلاق منتجات تمويلية جديدة فى مصر ودول الشرق الأوسط.

البورصة استعدت بتجهيز نظام التداول..

«المؤشر الإسلامى» ينطلق نحو شريحة جديدة من المستثمرين

كتب- أحمد عبدالمنعم:

تستعد البورصة المصرية لاستقبال أول مؤشر إسلامى خلال منتصف العام الحالي، والذى يتضمن ما يقرب من ٤٠ شركة.

وأوضح أحمد الشيخ رئيس البورصة، أن البورصة استبقت بتجهيز نظام التداول والتسوية لكل من سوق المشتقات والكربون ولكن نتظر المتعاملين.

وأشار إلى أن المؤشر الإسلامى يتضمن أسهم الشركات التى تتلاءم أنشطتها وأوضاعها المالية والمحاسبية مع أحكام الشريعة الإسلامية، وسيتم اختيارها من قبل لجنة الرقابة الشرعية فى الهيئة العامة للرقابة المالية.

وأكد رئيس البورصة، أن المؤشر الإسلامى يستهدف جذب شريحة جديدة من المستثمرين، الذين يفضلون هذه النوعية من الشركات، فضلا عن جذب كبرى صناديق الاستثمار الخليجية وتنويع الأدوات المالية.

وأشاد خبراء سوق المال بتلك الخطوة المهمة والتى ستجذب شريحة جديدة من المتعاملين خاصة وأن هناك خلط لدى العديد بشأن التداولات فى البورصة ومدى توافقها مع الشريعة الإسلامية.

من جانبه قال نادى عزام خبير أسواق المال، أن هناك بعض الإجراءات التى سيتم اتخاذها قبل تدشين المؤشر سواء تحديد منهجية للمؤشر واستبعاد الشركات التى ينص غرضها الرئيسى على مزاولة نشاط غير متوافق مع أحكام الشريعة، إلى جانب معايير السيولة والتداول التى تضمن نشاط الشركات المدرجة بالمؤشر.

وقال أسامة سلطان خبير أسواق المال، أن هناك العديد من المستثمرين يتخوفون من دخول البورصة بسبب حرمانية التداول وعدم الدراية الكافية بالأمور الدينية التى تخص التعاملات، مشيرا إلى أن تدشين مؤشر إسلامى سيبدد تلك المخاوف.

وأوضح أن هناك خلاف فى بعض التعاملات التى تحدث فى البورصة ولكن مدى شرعيتها يتحدث فيها المختصون بالأمور الدينية مثل التعامل بالبيع والشراء فى ذات الجلسة أو البيع بغرض الشراء وأيضا التمويل الهامشى وكل هذه الأمور يجب توضيحها أضف إلى ذلك بعض الأسهم التى تتعامل وفقا للأمور الشرعية.

وأكد رامى الدكاني، الأمين العام لاتحاد البورصات العربية، أن المؤشر المتوافق مع الشريعة الإسلامية يوسع قاعدة المستثمرين للشركات ودوره فى تنويع المنتجات الاستثمارية، وسيعمل على تعزيز جاذبية البورصة المصرية خارجيا وخارجيا.

وتوقع الدكانى أن يتم إطلاق المؤشر المتوافق مع الشريعة الإسلامية بالتعاون مع مؤسسة ستاندرد أند بورز خلال الفترة بين أكتوبر ونوفمبر. يذكر أن الهيئة العامة للقرابة المالية تضم لجنة رقابة شرعية تتشكل من كلا من الدكتور نصر فريد واصل مفتى الجمهورية الأسبق، الدكتور على جمعة مفتى الجمهورية الأسبق، محمد عبد الرحمن الضويني، وكيل الأزهر الشريف، وعباس عبد الله شومان، الوكيل السابق للأزهر الشريف، وسيد إبراهيم عبد الفضيل، نائب رئيس قطاع عمليات سوق المال بالرقابة المالية.

وناقشت اللجنة المركزية فى اجتماعها الأول فى مايو الماضي، عددا من الموضوعات التى تضمنت النظر فى عدد من الطلبات المقدمة للحصول على الموافقة بالقيد فى سجل أعضاء لجان الرقابة الشرعية لدى الهيئة، النظر فى عدد من الطلبات المقدمة من المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة الهيئة لإبداء الرأى فيما هو مقترح من أدوات ومنتجات مالية ومدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

«عاطف الشريف» يكشف تأثير الضرائب على جذب الاستثمارات الأجنبية

كتب- أحمد عبدالمنعم:

شدد عاطف الشريف رئيس البورصة الأسبق، على أهمية جذب المزيد من الاستثمار الأجنبى المباشر، للاقتصاد المصري، مشددًا على أنه أفضل طرق لجذب الاستثمار، توفير الأراضى المرفقة للمستثمرين، بالإضافة إلى تأسيس وكالة جديدة تكون مهمتها الترويج للاستثمار فى مصر.

وأوضح «الشريف» أهمية الابتعاد على الروتين الوظيفى فى التعامل مع المستثمرين، موضحًا أن مصر بها الكثير من المغتربين ولابد من تشجيعهم على الاستثمار داخل مصر، فضلًا عن تثبت السياسات التشريعية وخصوصًا الضريبية منها.

وأشار إلى أن «تثبيت السياسة التشريعية والضريبية تمكنا من جذب الاستثمار، يجب علينا نبحث عن الاستثمار على المستوى العالمي، موضحًا أن أفريقيا أصبحت واجهة تجذب استثمار أجنبى بشكل غير عادي، ونحتاج لنموذج ثابت وواضح للتعامل مع المستثمر الأجنبى خاصة فيما يتعلق بالملف الضريبى وتوفير الأراضى المرفقة».

قيمتها ١٤,٢ مليار دولار من «بايدن» لإسرائيل..

ترسانة أسلحة أمريكية تقتل أبرياء غزة

كتبت: دعاء سيد

تعهدت الإدارة الأمريكية بتقديم أسلحة ومساعدات لإسرائيل قيمتها ١٤,٣ مليار دولار، منذ بداية عملية «طوفان الأقصى»، إلى جانب المساعدات السنوية التى تبلغ قيمتها ٣,٤ مليارات دولار.

ومنذ السابع من أكتوبر الماضي، قدمت الإدارة الأمريكية المساعدات العسكرية والأمنية لإسرائيل، بما فيها: القنابل صغيرة القُطر (٢٥٠ رطلا)، الصواريخ الاعتراضية، ذخائر الهجوم المباشر المشترك من طراز «جيه دى إيه إم إس» JDAMS والقذائف المدفعية عيار ١٥٥ مليمتر.

ووفقًا لوكالة «بلومبيرج» الأمريكية، فإن إسرائيل تتسلم أسلحة وذخائر منها: ٣٦ ألف طلقة من ذخيرة المدافع عيار ٣٠ مليمترا، قذائف من طراز ١٥٥ مليمترا، ١٨٠٠ من ذخائر «إم ١٤١» الخارقة للتحصينات، ٣٥٠٠ جهاز رؤية ليلية، كما طلبت إسرائيل ٢٠٠ طائرة دون طيار خارقة للدروع من طراز «سويتش بليد ٦٠٠».

ومن جانبه، كشفت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية أن واشنطن زودت إسرائيل بعشرات آلاف الأسلحة المتقدمة فى حربها المتواصلة على قطاع غزة، حيث تم تزويد إسرائيل بقنابل ذات رؤوس حربية خارقة للتحصينات تُعرف باسم BLU– ١٠٩ وهى تقوم باختراق الملاجئ الخرسانية والهياكل الصلبة قبل انفجارها وأضافت الصحيفة أن حزمة المساعدات العسكرية شملت؛ ١٥ ألف قنبلة و٥٧ ألف قذيفة مدفعية.

بالإضافة إلى أكثر من ٥ آلاف قنبلة غير موجهة من طراز Mk٨٢، وأكثر من ٥٤٠٠ قنبلة ذات رؤوس حربية من طراز Mk٨٤ تزن ألفى رطل، وحوالى ألف قنبلة ذات قطر صغير من طراز GBU–٣٩، وحوالى ٣ آلاف قنبلة JDAM.

وكانت قد وقعت الحكومة الأمريكية والإسرائيلية فى عام ٢٠١٦ مذكرة تفاهم ثالثة مدتها ١٠ سنوات تغطى الفترة من أول أكتوبر ٢٠١٨ إلى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٨، وتوفر مساعدات عسكرية بإجمالى ٣٨ مليار دولار على مدى العشر سنوات تشمل ٣٣ مليار دولار فى شكل منح لشراء معدات عسكرية و٥ مليارات دولار لأنظمة الدفاع الصاروخي.

وتعد إسرائيل هى أول دولة فى العالم تقوم بتشغيل المقاتلة إف–٣٥، وهى مقاتلة أمريكية تعتبر أكثر الطائرات المقاتلة تقدمًا من الناحية التكنولوجية على الإطلاق، وفقًا لتقرير شبكة «سكاى نيوز».

ومن المعروف أن الولايات المتحدة ساعدت إسرائيل على تطوير وتسليح نظام القبة الحديدية للدفاع الصاروخى قصير المدى، بعد حرب عام ٢٠٠٦ بين إسرائيل وجماعة «حزب الله» اللبنانية.

وأرسلت الولايات المتحدة مرارًا مئات الملايين من الدولارات إلى إسرائيل للمساعدة فى إعادة التزود بالصواريخ الاعتراضية، كما تساعد واشنطن أيضًا فى تمويل تطوير نظام «مقلاع داود» الإسرائيلى المصمم لإسقاط الصواريخ التى تطلق من مسافة ١٠٠ إلى ٢٠٠ كيلومتر.

وأشارت وسائل إعلام أمريكية أيضًا إلى أن الولايات المتحدة زودت إسرائيل بأكثر من ٧٠ ألف سلاح، تشمل الطائرات القتالية، والمركبات الأرضية، والصواريخ، والقنابل بين عامى ١٩٥٠ و٢٠٢٢، وخلال عام ٢٠٢٣ وحده، زودت تل أبيب بما لا يقل عن ١٦ نوعًا من الأسلحة.

وأثارت إمدادات الولايات المتحدة من الأسلحة لإسرائيل انتقادات من المنظمات حول العالم، حيث إن هذه الأسلحة سمحت لإسرائيل بالمضى قدمًا فى حملة القصف التى تسببت فى استشهاد آلاف الضحايا المدنيين.

وتعد الولايات المتحدة، أكبر مورد للمساعدات العسكرية لإسرائيل، حيث ساهمت بحوالى ١٣٠ مليار دولار منذ تأسيسها، وبمساعدة الولايات المتحدة، شكلت إسرائيل واحدة من أقوى الجيوش وأكثرها تقدما من الناحية التكنولوجية فى الشرق الأوسط، كما تعد إسرائيل أكبر متلق للتمويل العسكرى الأجنبى الأمريكي، والذى يمثل حوالى ١٥٪ من ميزانية الدفاع للبلاد فى السنوات الأخيرة.

AL BORSAGIA

Your Weekly Financial English Newspaper

8

12-5 -2024
NO.322

www.alborsagia.news

https://www.facebook.com/alborsagia

«سام مرسى».. «ملك مصرى جديد» فى الملاعب الإنجليزية

كتب- عادل حسن:

كتب النجم المصرى سام مرسى تاريخا جديدا للكرة المصرية فى الملاعب الإنجليزية، فقد قاد فريقه إبسويتش تاون للتأهل للدورى الإنجليزى الممتاز فى الموسم المقبل ٢٠٢٤–٢٠٢٥.

وفاز إبسويتش تاون على حساب ضيفه هيديرسفيلد تاون بهدفين نظيفين ، فى الجولة الأخيرة ٤٦ لدورى الدرجة الأولى ليضمن تأهله للبريميرليج بشكل رسمي.

ودخل سام مرسى التاريخ بعدما أصبح أول مصرى يساهم فى تأهل فريقه للدورى الإنجليزى وهو يحمل شارة القيادة.

وتمكن قاد إبسويتش من تقديم موسم استثنائي، حيث قاده ليحصد ٩٦ نقطة فى المركز الثاني، بفارق نقطة واحدة خلف المتصدر ليستر سيتي.

ولم يصعد إبسويتش لمنافسات البريميرليج بعد غياب طويل منذ آخر مشاركة له موسم ٢٠٠١–٢٠٠٢.

وانضم سام مرسى (٣٢ عاما) إلى إبسويتش تاون فى صيف ٢٠٢١ عقب رحيله عن ميدلسبروه.

وخاض سام مرسى لاعب الوسط المدافع ٤٢ مباراة من أصل ٤٦ بمنافسات دورى الدرجة الأولى هذا الموسم.

وسجل سام مرسى هدفين فى مرمى ستوك سيتى وكارديف هذا الموسم بدورى الدرجة الأولى، كما صنع ٦ أهداف لزملائه.

وقاد سام مرسى فريقه إبسويتش تاون فى الموسم الماضى للتأهل من دورى الدرجة الثانية للأولى.

وحال استمر سام مرسى مع إبسويتش تاون فى الموسم المقبل سيخوض لأول مرة منافسات الدورى الإنجليزي.

وفى ظل التميز المبهر والرائع الذى يقدمه اللاعب فقد تم اختياره لاعب العام فى الفريق، حيث حصد جائزة أفضل لاعب فى إبسويتش تاون بموسم ٢٠٢٣–٢٠٢٤ .

وقد علق النجم المصرى سام مرسى على تتويجه بجائزة لاعب العام، ونشر تغريدة بحسابه على موقع «إكس»، جاء فيها: «يا له من موسم! شكرا لكل المشجعين على هذا الدعم المرعب». وأضاف: «أتمنى أن يكون الجميع قد استمتع فى الأيام الماضية بإنجازنا التاريخي.. نحن فى البريميرليج»

ويحمل الدولى المصرى شارة قيادة الفريق الصاعد حديثا للبريميرليج، وذلك رغم انضمامه للفريق قبل ٣ سنوات فقط.

وكان النجم المصرى قد تحدث فى تصريحات تليفزيونية، عقب صعود فريقه إلى الدورى الإنجليزى الممتاز «البريميرليج» مباشرة وقال: « أفتخر بأننى أول مصرى يحقق ذلك».. سام مرسى يقود فريقه للصعود إلى البريميرليغ»

وأضاف: « أهدى هذا الإنجاز للشعب الفلسطيني، ولديّ اتصالات مع كثير من الناس هناك ومنذ عدة أسابيع أرسلوا إليّ مقطع فيديو لدعمى وهذا الأمر جعل دموعى تنهمر وأشعر بالفخر لدعمهم لي»

وأصبح مرسى أول مصرى فى التاريخ يحمل شارة قيادة فريق صاعد من دورى «تشامبيونشيب» إلى البريميرليج.

وعن مصيره مع منتخب مصر قال: «لا أعرف إذا كنت سأشارك مع منتخب مصر فى المستقبل، لم أُستدع للمعسكر الأخير، لكن سنرى ما سيحدث لاحقا» مؤكدا أنه سبق وشارك فى العديد من المناسبات مع المنتخب المصرى ويفخر بأن يشارك فى المستقبل مع الفراعنة فى أى مباراة يحتاجها المنتخب الوطنى خلالها.

ومن المعروف أن سام مرسى مولود لأب مصرى وأم إنجليزية، وولد ونشأ فى إنجلترا، ونجح فى أن يحصل على مكان ضمن قائمة منتخب مصر فى كأس العالم ٢٠١٨ بروسيا، بالبطولة التى عاد إليها «الفراعنة» بعد غياب ٢٨ عاما.

حقق أعلى إيرادات بقيمة ١٨ مليون جنيه..

السّرب يحلق فوق قمة شباك التذاكر

كتبت: ليلى أنور

اكتسح فيلم « السرب» شباك تذاكر السينما المصرية مسجلًا أعلى الإيرادات، ليتنافس أحدث أربعة أفلام موجودة فى دور العرض «شقو» من بطولة عمرو يوسف، و» فاصل من اللحظات اللذيذة» لـ هشام ماجد، وفيلم «على الماشي» من بطولة على ربيع، و «أسود ملون» بطولة بيومى فؤاد.

وحصد فيلم «السرب» أعلى الإيرادات فى ثانى أسبوع منذ عرضه، حيث بلغت نحو ١٨ مليون جنيه، وهو العمل الذى يعرض فى ١٠٠ دار سنيما داخل مصر، وتدور أحداثه حول إحدى العمليات التى قام بها الجيش المصرى وقوات الأمن الوطنى المصرية ضد التنظيمات الإرهابية للانتقام من حادثة مذبحة ٢١ مصرى فى ليبيا وتوسع عمليات الجيش لمواجهة هذه الجماعات الإرهابية.

شارك بطولة فيلم «السرب» نخبة كبيرة من كبار الفنانين على رأسهم الفنان أحمد السقا الذى جسد دور ضابط فى المخابرات المصرية ينجح فى التوغل داخل التنظيم الإرهابي، يظهر كل من النجم آسر ياسين وكريم فهمى والنجم شريف منير ضباط فى القوات الجوية المصرية والمسئولين عن تنفيذ المهمة، ولعب دياب شخصية قائد جناح عسكرى فى تنظيم داعش الإرهابي، بالإضافة إلى كل من كريم فهمي، نيللى كريم، محمد ممدوح، عمرو عبدالجليل، ومصطفى فهمي، أحمد حاتم، محمد فراج، أحمد صلاح حسني، محمود عبدالمغني، من تأليف عمر عبدالحليم، وإخراج أحمد نادر جلال.

فيلم «شقو»

وحصل فيلم «شقو» على المركز الثانى فى الإيرادات ليصل إجمالى ما حققه الفيلم حتى الآن نحو ٦٢ مليون جنيه .

فيلم شقو بطولة عمرو يوسف، محمد ممدوح، دينا الشربينى، أمينة خليل، محمد جمعة، وليد فواز، عباس أبو الحسن، جميل برسوم، حنان يوسف، مع ظهور خاص للفنانة يسرا، وضيف الشرف أحمد فهمى ومن تأليف وسام صبرى، ومن إخراج كريم السبكي.

الفيلم مستوحى من رواية أمير اللصوص لـ«تشاك هوجان»، وتدور أحداثه فى إطار أكشن تشويقى لا يخلو من الرومانسية والكوميديا، حول مجموعة من الأصدقاء خارجين عن القانون، يمارسون أعمالاً إجرامية ومشبوهة بمساعدة عدد من الشخصيات الأخرى، لكن تقودهم أعمالهم غير المشروعة إلى أزمات كبيرة، وتحدث وراءها تبعات خطيرة.

فيلم « فاصل من اللحظات اللذيذة»

وصل فيلم «فاصل من اللحظات اللذيذة» إلى المركز الثالث، حيث بلغت إيراداته منذ بدء عرضه نحو ٤٦ مليون جنيه.

فيلم «فاصل من اللحظات اللذيذة» بطولة هشام ماجد، هنا الزاهد، محمد ثروت، بيومى فؤاد، الطفل جان رامز، وعدد آخر من الفنانين، والفيلم من تأليف شريف نجيب، وجورج عزمى، وإخراج أحمد الجندى، وإنتاج أحمد السبكى.

و تدور أحداث الفيلم فى إطار اجتماعى كوميدى مع الفانتازيا الخيالية، حول هشام ماجد الذى يجسّد شخصية مهندس معماري، والمتزوج من هنا الزاهد، ولديهما ابن ويعيشان معاً حياة تعيسة، ويأتى لهما مخترع بأن هناك نسخاً أخرى منهما فى أكوان أخرى؛ مما يجعلهما يعيدان التفكير فى علاقتهما التى تتحول من تعيسة إلى سعيدة.

فيلم «عالماشى»

وينافس فيلم عالماشى فى شباك التذاكر السعودى فى الفترة الحالية، ووصل حتى الآن إلى ١٢ مليون جنيه بإجمالى إيراداته فى المملكة العربية السعودية.

فيلم "عالماشي" بطولة على ربيع، وكريم عفيفي، وآية سماحة، وصلاح عبد الله، وانتصار، وعبد الله مشرف، وعدد من نجوم الكوميديا، تأليف أحمد عبد الوهاب وكريم سامى كيمز وهدير الشريف، وإخراج محمد الخبيري.

«فيلم أسود ملون»

بلغت قيمة الإيرادات التى حققها فيلم « أسود ملون» الإجمالية نحو ٣ ملايين جنيه، مما جعل ترتيبه فى المركز الأخير ليخرج من المنافسة بين أفلام عيد الفطر لعام ٢٠٢٤ .